وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

**عنوان المذكرة:**

# تحليل تجاذبات القوى الكبرى في الشرق الأوسط
# دراسة حالة الأزمة السورية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

**إعداد الطالبة:**
إزدهار بوملطة

**إشراف الأستاذ:**
عبد الحفيظ لقوي

**أعضاء لجنة التقييم:**

| اسم ولقب الأستاذ | الصفة | الرتبة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| د.علي بلارو | مقيم أول | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة- |
| أ.مراد نعمون | مقيم ثاني | أستاذ مساعد قسم أ | جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة- |
| أ.عبد الحفيظ لقوي | مشرفا | أستاذ مساعد قسم أ | جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة- |

السنة الجامعية 2019-2020

# إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى من تحت قدميها الجنان إلى **والدتي العزيزة**

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء إلى من علمني أن أرتقي سلم الحياة

بحكمة وصبر إلى **والدي العزيز**

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إلى **إخوتي وأبنائهم** الغاليين على قلبي

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى **صديقاتي وزميلاتي العزيزات**

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى **أساتذتي الكرام**

أهدي هذا العمل راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والامتياز.

**إزدهار بوملطة**

# شكر وتقدير


الحمد والشكر لله العلي القدير الذي أمدنا بالعون الكافي في انجازنا لهذه المذكرة

سبحانه وتعالى نحمده على نعمه وحسن عونه

أشكر الأستاذ **لقوي عبد الحفيظ** على قبوله الإشراف على هذا العمل

أشكر كل أساتذتي الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

**ملخص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة لتحليل تجاذبات القوى الكبرى في الشرق الأوسط، بدراسة الأزمة السورية، وتم الاعتماد في ذلك على عدة مؤشرات اقتصادية وتحليلها، كالتضخم، النمو الاقتصادي، التعليم، الفساد، ميزان المدفوعات... وغيرها.

إن هذا الموضوع غاية في الأهمية لما من تأثير على الساحة الدولية، كما أنه دراسة حديثة في ظل التطورات والتحولات المستمرة في سوريا.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وموقف القوى الكبرى من الأزمة السورية، مع معرفة التغير الحاصل في الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة.

وانطلاقا من معرفة ماهية التجاذبات في الشرق الأوسط وبالتحديد سوريا، وقد تم ذلك بتحليل مجموعة من الإحصائيات المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمكتب المركزي للإحصاء.

وقد حققت هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها؛ تدهور الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة 2011-2019 والذي قدرت خسارته ب 530 مليار دولار أي عشرة أضعاف من حجم الناتج المحلي عام 2010، مع تلاشي قيمة الليرة السورية بشكل عام تقريبا، فرغم المبادرات والحلول الإقليمية والدولية المقترحة إلا أنها لم تخرج نتيجة لحل الأزمة بل فشلت الواحدة تلو الأخرى.

**الكلمات المفتاحية:** القوى الكبرى، الشرق الأوسط، الأزمة السورية.

**Study summary :**

This study aimed to analyse the conflicts of major powers in the Middle East by studying the Syrian crisis.

This passed on several economic indicators and the analyses of them, such as inflaction, economic growth, education , balance of payments, etc.

This topic is extremely important due to its impact on the international scene, it is a recent study in light of the ongoing developments and transformations in Syria.

Where this study aims to know the economic and strategic importance of the Middle East region, and the position of the major powers towards the Syrian crisis, whit knowledge of the change-taking place in the Syrian economy during the years of the crisis.

Starting from the knowledge of the tensions in the Middle East, and specifically in Syria, it has been analysed a set of statistics which was adopted by the international monetary fund and the world banc and the central bureau of statistics this study achieved a number of results, the most important of which are: the deterioration of the Syrian economy during the crisis years 2011-2019 which was estimated to lose approximately 530 billion dolar, ten times the size of the gross domestic product, with the value of the Syrian pond that was almost diminishing completely. Despite the proposed regional and international initiatives and solutions, they did not produce any results to solve the crisis, but rather increased one by one.

**Keywords:** Big nations, Middle East, Syrian crise.

# فهرس

# المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | VI |
| شكر | VI |
| الملخص | VI |
| فهرس المحتويات | VI |
| قائمة الجداول | VI |
| قائمة الأشكال | VI |
| **مقدمة** | أ-ت |
| **الفصل الأول: مدخل نظري حول القوى الكبرى والشرق الأوسط** | 5-18 |
| **تمهيد** | 5 |
| **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للقوى الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط | 6-12 |
| المطلب الأول: عموميات حول القوى الكبرى | 6 |
| المطلب الثاني: ماهية الشرق الأوسط | 8 |
| **المبحث الثاني:** العلاقة بين القوى الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط | 13-14 |
| المطلب الأول: المصالح والأطماع الدولية في منطقة الشرق الأوسط | 13 |
| المطلب الثاني: القوى الكبرى والشرق الأوسط | 14 |
| **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة | 15-17 |
| المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية | 15 |
| المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية | 16 |
| المطلب الثالث: القيمة المضافة | 17 |
| خلاصة الفصل الأول | 18 |
| **الفصل الثاني: دراسة حالة الأزمة السورية** | 20 |
| **تمهيد** | 20 |
| **المبحث الأول:** ماهية الأزمة السورية | 21-27 |
| المطلب الأول: جذور الأزمة السورية | 21 |
| المطلب الثاني: العوامل الكامنة وراء الأزمة | 24 |
| المطلب الثالث: أسباب تطور الأزمة السورية الداخلية | 26 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني:** أثر التحول في توازن القوى الكبرى على الأزمة السورية | 32-28 |
| المطلب الأول: المبادرات والحلول الإقليمية المقترحة | 28 |
| المطلب الثاني: الموقف الروسي ومحددات الدور التركي | 29 |
| المطلب الثالث: الموقفين الصيني والأوروبي | 31 |
| **المبحث الثالث:** الأزمة السورية بين الإدارة والحل الإقليمي | 38-33 |
| المطلب الأول: المبادرات والحلول الإقليمية المقترحة | 33 |
| المطلب الثاني: المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية | 34 |
| المطلب الثالث: مستقبل الليرة السورية | 36 |
| خلاصة الفصل الثاني | 39 |
| **الخاتمة** | 41 |
| **قائمة المراجع** | 44 |

| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المؤشرات الاقتصادية لسوريا للفترة 2010-2019 | 22 |

| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | النسبة المئوية لاحتياطات النفط العالمي | 12 |
| 02 | مستويات البطالة في الفترة قبل الثورة | 24 |
| 03 | أداء الليرة السورية أمام الدولار | 36 |
| 04 | سعر الصرف الحقيقي أمام الدولار | 37 |

# مقدمة

شهد العالم عدد من الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي، أبرزها الكساد الكبير 1929، صدمة أسعار النفط 1997، وكذا أزمة الرهن العقاري 2008، والديون الأوربية 2009.

تنبع الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها الذي يقدر ب 66% من احتياط النفط العالمي، وهذا أعطى للشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت كثيرا على شعوب المنطقة، للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم.

فمنطقة الشرق الأوسط مثلا تعتمد موازناتها بقوة على صادرات النفط التي تعاني ضغطا نتيجة انهيار أسعار الخام، الناتج عن تراجع الطلب على النفط.

ومن بين الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط الأزمة السورية التي خلفت آثار كارثية على كل من الاقتصاد والمجتمع السوري، وتركزت الآثار الاقتصادية في انخفاض الناتج المحلي، ومعدلات الاستهلاك، الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية، وكما وتأثرت المالية العامة بارتفاع عجز الخزينة، وعبء الدين العام، وتدهور سعر الصرف.

ولكي نفهم حقيقة الأزمة السورية علينا أن ندرس التداخل الدولي الإقليمي والعربي فيها، وعليها، فالمنطقة بتجاذبها صراع عالمي على الطاقة والقوى الكبرى المتنافسة على الموارد، فسوريا أصبحت ساحة صراع عالمي.

**مشكلة الدراسة**

تتمحور مشكلة الدراسة حول منطقة الشرق الأوسط في ظل تجاوزات القوى الكبرى عامة والأزمة السورية بشكل خاص، فاستمرار الغموض في الأزمة السورية يؤكد أنها صراع إقليمي تطور على الصعيد الدولي إلى صراع ازدادت بين الولايات المتحدة وأوربا من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى.

ولفهم موضوع الدراسة نصيغ الإشكالية التالية:

– فيم تتمثل تجاذبات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط؟ وما هو موقفها من الأزمة السورية؟

وينبثق من هذا التساؤل تساؤلات فرعية أهمها:

– ما هي أهمية منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية؟

– ماهي أسباب تطور الأزمة السورية؟

**فرضيات الدراسة**

1– تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في أن هذه المنطقة مهد الحضارات والديانات السماوية الثلاث.

2– من أسباب تطور الأزمة السورية؛ زيادة أعباء النظام المادية، انعدام المساواة، تفشي ظاهرة الفساد، المطالبة بتغيير وإلغاء نظام توريث السلطة، وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع السوري.

**مبررات اختيار الدراسة**

– تعد الأزمة السورية أزمة ذات أبعاد دولية وإقليمية، واختيار هذه الدراسة تمكن في معرفة وتوضيح الأسباب التي أوصلت سوريا العريقة إلى هذا الدمار ومعرفة مصالح وتجاذبات القوى الكبرى فيها

– طموحي في تنمية مداركي العلمية حول الموضوع وتحليل دور القوى الكبرى في سوريا.

**أهداف الدراسة**

– معرفة مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية والإستراتيجية؛

– معرفة مصالح القوى الكبرى داخل منطقة الشرق الأوسط؛

– التغير الذي حدث للاقتصاد السوري خلال فترة الأزمة؛

– موقف القوى الكبرى والإقليمية من الأزمة السورية؛

– معرفة الحلول والمبادرات التي قامت بها الدول لإنهاء الأزمة السورية؛

– إدراك المصالح الدولية في الشرق الأوسط وسوريا خاصة.

**أهمية الدراسة**

– تتميز الدراسة بالحداثة خاصة في ظل التطورات والتحولات المستمرة في سوريا؛

– يعد موضوع غاية في الأهمية لماله من تأثير على الساحة الدولية؛

– الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط التي جعلتها محل أنظار وأطماع الدول الكبرى؛

– معرفة العوامل الاقتصادية الكامنة وراء الأزمة السورية، وتحول الاقتصاد السوري من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي؛

– فهم ومعرفة أسباب الضغط الكبير الذي تعيشه سوريا اقتصاديا؛

– ندرة التطرق للموضوع وخاصة من جانبه الاقتصادي.

**حدود الدراسة**

– الحد المكاني: تنحصر حدود الدراسة المكانية في سوريا، وهي ضمن نطاق منطقة الشرق الأوسط، الذي شهد مجموعة من التحولات والتغيرات التي كان لها دور مؤثر في التفاعلات الإقليمية والدولية

–الحد الزماني: ترتبط ببدء الأزمة السورية في مارس 2011 إلى غاية عام 2019.

**منهج الدراسة**

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي.

**صعوبة الدراسة**

تمثلت صعوبة هاته الدراسة في: ندرة المراجع والمصادر التي تحيط بالموضوع، غلق المكتبات بسبب الجائحة التي مست العالم بأسره، غلق مقاهي الانترنت، موضوع صعب نوعا ما يتطلب جهد لكنه غاية في الأهمية وجديد.

**هيكل الدراسة**

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة، وقياس مدى صحة الفرضيات، اعتمدنا على خطة من فصلين كل فصل تتفرع منه ثلاثة مباحث.

وتم تخصيص الفصل الأول للمدخل المعرفي لمنطقة الشرق الأوسط والقوى الكبرى، من خلال تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث تتماشى مع الدراسات العلمية، المبحث الأول يلم بالإطار المفاهيمي للقوى الكبرى والشرق الأوسط، أما المبحث الثاني العلقة بينهما، فالمبحث الثالث عبارة عن دراسات سابقة والقيمة المضافة لهذه الدراسة.

أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى دراسة تطبيقية حول الأزمة السورية، والذي بدوره انقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول يتضمن جذور الأزمة السورية، أما المبحث الأخير يتضمن المبادرات والحلول المقترحة لحل الأزمة السورية.

# الفصل الأول:

## مدخل نظري

## حول القوى الكبرى

## والشرق الأوسط

**تمهيد:**

للشرق الأوسط أهمية جيوستراتيجية فرضتها على العالم المزايا والمقومات الخاصة الطبيعية للشرق الأوسط وذلك على صعيدين؛ تتمثل الأولى في الطبيعة الجغرافية للمنطقة، وجود البحار والمحيطات والأنهار التي تعتبر طرقا مهمة ورسمية على المستوى الدولي، والأخر ما وفرته الطبيعة من مواد خام كالبترول والغاز والذي ربط الشرق الأوسط بالنسق الدولي على المستويين الاقتصادي والسياسي.

ذلك ما جعل الشرق الأوسط بكل مقوماته عرضة للأطماع على المستوى الإقليمي والدولي من قبل القوى المسطرة على مر العصور.

سنعمل من خلال هذا الفصل على بيان كل ما سبق وفق التسلسل المنهجي الآتي:

-تمهيد

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوى الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط
- المبحث الثاني: العلاقة بين القوى الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط

-المبحث الثالث: الدراسات السابقة

-خلاصة.

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوى الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط**

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكبر المناطق أهمية على المستوى العالمي لما فيها من مصادر وثروات طبيعية جعلتها محل أنظار العالم، من الدول الإقليمية أو الدول الكبرى لما لديها من مصالح وأطماع داخل منطقة الشرق الأوسط.

**المطلب الأول: عموميات حول القوى الكبرى**

مفهوم القوة من المفاهيم التي يصعب حصرها بدقة ولكن يمكن التعبير عنها من خلال المعاني التالية: الإمكانيات، التأثير والنفوذ والهيمنة.

**الفرع الأول: مفهوم القوة، القوى الكبرى، مصادرها، أدواتها وقياسها**

**أولا: مفهوم القوة والقوى الكبرى**

يمكن التعبير عن مفهوم القوة بالقول أنها: مجمل الإمكانيات التي تملكها الدولة، والتي من خلالها تمارس سلوكها وتأثيرها في علاقاتها بالدول الأخرى، فانطلاقا من طبيعة القوة التي تملكها الدولة تتخذ استراتيجياتها في التعامل مع مختلف القضايا الدولية، ويظهر سلوكها ودرجة تأثيرها سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، أو حتى على المستوى الدولي من خلال إستراتيجية عالمية والتي نجدها واضحة خاصة لدى الدول الكبرى.[1]

ومما سبق يمكننا القول أن القوى الكبرى هي:[2] الدول التي لديها القدرة على فرض نفوذها عالميا، وما يميزها هو امتلاكها للقوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية التي تسمح لها بفرض رأيها على الدول الأصغر منها قبل اتخاذها لأي خطوة من تلقاء نفسها، من أهم القوى المسيطرة على عالمنا اليوم؛ الو م أ، الصين، روسيا والدول الأوربية.

وقد عرف مفهوم القوة تطورا كبيرا، حيث كان المفهوم التقليدي للقوة مرتبط أساسا بقياس النجاح في الحرب، وبالتالي بمقدار القوة العسكرية التي تملكها الدولة.

**ثانيا: مصادر القوة وأدوات قياسها**

يرتبط الهدف الأساسي في تحديد مصادر القوة وكيفية قياسها بتحديد قدرة الدولة التي ترتبط في الكثير من الأحيان بالوضع الدولي المتغير وتوازنات القوى المحيطة بهذه الدولة، وتتمثل مصادر قوة الدولة في ما يلي:[3]

1- المصادر الطبيعية: تتمثل أساسا في الإقليم والموارد الطبيعية والسكان، وهو ما يعرف بالعمق الاستراتيجي للدولة.

فالمصادر الطبيعية بقدر ما تكون مصدر قوة للدولة يمكن أن تكون مصدر ضعف، ويمكن إبراز ذلك من خلال الأمثلة التالية:

---

[1] Deug Droit instituts d'étude politique , Relation Internationales, France, ed du nouflon, p 190

[2] دسوتي عيسى، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط**، دار الأحمدادي للنشر، مصر، 2008، ص 16.

[3] موسى الزغبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2011، ص 46.

-إن الموقع الجغرافي لدولة مطلة على البحر يمنح الدولة مزايا تجارية، ولكن يمكن أن يشكل مصدر خطر وتهديد لأمنها، فالبحر هو الواجهة الأساسية لدخول القوى الاستعمارية؛

- نوعية السكان هي الأخرى من حيث مستوى التعليم والكفاءة والصحة لها دور في زيادة قوة الدولة عن طريق قياس مدى فعالية السكان داخل المجتمع.

2- المصادر المعنوية: تتمثل في التاريخ والدين والإيديولوجيات والروح المعنوية والتراث والتقاليد والحضارة، كلها عوامل تساهم في تقوية الدولة وإضعافها، فمثلا شكل الدين الإسلامي مصدرا أساسيا لقيام دولة إسلامية قوية عبر التاريخ من خلال جعله دستورا لها في جميع الميادين، إلا أن الابتعاد عنها أدى إلى ضعفها وانحطاطها.

ولقياس قوة دولة ما يجب معرفة قوتها (العسكرية، الاقتصادية، والسياسية)، وترتبط هذه العناصر بجودة العنصر البشري وقدرته على الاستثمار، حيث يمكنه أن يصنع القوة العسكرية والاقتصادية مثلما فعلت كل من اليابان وألمانيا، فالقوة هي جوهر العلاقات الدولية.

**الفرع الثاني: مفهوم توازن القوى وأشكالها**

**أولا: مفهوم توازن القوى**

يعرف توازن القوى على أنه: "السياسة التي تهدف في صورتها المجردة إلى حفظ استغلال كل دولة من الدول الأعضاء وذلك بمنع أية دولة أخرى من أن تزيد من قوتها إلى أحد يهدد الدول الباقية.[1]

وهناك من يعرف توازن القوى على أنه: "حالة من التوازنات القائمة بوجود عدد من التحالفات أو محاور القوى المضادة والتي تكافؤ قواها أو تكاد وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق في قواه، من أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من أحلاف وتجمعات القوى.[2]

كما يطلق على مفهوم توازن القوى "التوازن الاستراتيجي"، وهو يتميز بثلاث خصائص محددة:[3]

1- تكافؤ مجموعة من المتغيرات فإذا استمر هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر، وإذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلبا أو إيجابا سمي بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.

2- إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية

3- إن هذا التوازن له ثلاثة أبعاد وهي: البعد البنائي ويتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو لمجموعة دول، البعد السلوكي وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دوليا أو إقليميا، والبعد الثالث هو بعد يقيم من خلاله حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة.

---

[1] Abbes Zouack, les croisades en orient histoire, memoire master science politique, lyon, 2007, p30.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والوقائع**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص 174.

[3] أحمد سليم حسين زعرب، **التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط**، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2013، ص 30.

من التعريفات السابقة يمكن تعريف توازن القوى على أنه: "هو حالة تتوازن فيها قدرات الدول المتنافسة إقليميا بكافة قدرتها وقوتها، بما لديها من قوة عسكرية متفوقة وإمكانيات اقتصادية كبيرة ووسائل إعلام متقدمة فيشكل حالة من الاستقرار والتوازن تنعكس إقليميا ودوليا".

**ثانيا: أشكال توازن القوى**

تختلف أشكال توازن القوى وتتشكل وفقا للمساحة الجغرافية المقاس عليها واقع توازن القوى، فتوازن القوى على المستوى الإقليمي يختلف عنه على المستوى الدولي، وبذلك هناك عدة أشكال وهي:[1]

1- توازن القوى متعدد الأطراف: هو النظام الذي يتكون من ثلاث دول تمتلك قوة كافية لترجع ميزان القوة، وفي هذا النظام تكون بعض القوى أقوى من غيرها ولكن أيا منها لن تكون قادرة على الهيمنة على النظام الدولي.

2- التوازن البسيط (الثنائي): هو الصورة الأكثر وضوحا، وينشأ التوازن البسيط بين دولتين أو كتلتين متعارضتين، ويغلب عليه التوازن الإقليمي، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هي توازن الكتل.

3- التوازن المرن والتوازن الجامد: التوازن المرن هو الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، أما التوازن الجامد فيقوم بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متناقضة أو متنافرة لذلك يطلق عليه أحيانا توازن الأنظمة المتنافرة أو الأنظمة الثورية.

**المطلب الثاني: ماهية الشرق الأوسط**

الشرق الأوسط يمثل اليوم أهم منطقة في العالم لأن من يسيطر عليها سوف يسيطر على العالم أجمع، ولهذا منذ نهاية الحرب الباردة وخروج الو م أ منتصرة فيها أصبحت مركز اهتمام هذه القوة وخاصة بعد زرع إسرائيل هناك هذا الكيان الذي قام بحماية بريطانية ثم أمريكية.

**الفرع الأول: تطور مصطلح الشرق الأوسط**

**أولا: التطور التاريخي لمنطقة الشرق الأوسط**

يرجع تسمية الشرق الأوسط إلى الدول الاستعمارية، وهو تعبير أطلق لوصف المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي، يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول و الحضارات الموجودة في هذه المنطقة.[2]

سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المستكشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية، ولقد مر مصطلح الشرق الأوسط بعدة مراحل حتى صار بهذا الاسم نذكر منها:[1]

---

[1] أحمد سليم حسين زعرب، **التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط**، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2013، ص 30.

[2] صدام أحمد عطية، **الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية**، مجلة تكريس للعلوم السياسية، العدد 11، العراق، 2017 ، ص 297.

1- الشرق القديم (الأقدم)

لقد استخدم علماء آثار الحضارة هذا المصلح للدلالة على أن المنطقة التي نشأت فيها أولى حضارات الأرض أو ما تسمى بالعالم القديم، وهي المنطقة الممتدة من مصر والعراق وبلاد الأناضول وإيران غربا.

2- الشرق الأدنى

مصطلح استعمله البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على أن السلطنة العثمانية، بامتدادها من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وطرابلس، وقد قسمت الخارجية الأمريكية شؤون الشرق الأدنى على مكتبين: الأول خاص بتركيا واليونان وإيران، والثاني بالدول العربية، واستخدمت الهيئات الرسمية وغير الرسمية في ألمانيا مصطلح الشرق الأدنى أيضا، للدلالة على الإقليم الممتد من بحر قزوين والقوقاز والبحر الأسود في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب.

3- الشرق الأقصى:

يشير مصطلح الشرق الأقصى للدلالة على منطقة شرق آسيا وهي الصين واليابان والهند والكوريتان ومعظم دول شرق آسيا، حيث أطلقت عليها تسميات الشرق الأوسط من قبل الاستراتجيين والعسكريين الأوربيين بالنسبة لقربهما أو بعدهما عن أوربا.

4- الشرق الأوسط:

لقد اتفقت أغلب الكتابات الانجليزية والعربية في الأمم المتحدة على إطلاق تسمية "الشرق الأوسط" كبديل للمصطلحات السابقة، وللإشارة إلى المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى اليمن جنوبا، ومن ليبيا غربا إلى إيران شرقا، ويرتبط ظهور مفهوم الشرق الأوسط وانتشاره بتطور الفكر الاستراتيجي الانجليزي، حيث استخدم هذا التعبير أول مرة عام 1902 بواسطة ضابط بحري أمريكي الملقب " الفريدماهان" صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وتطور استخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكده، أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادته، وذاع هذا المفهوم الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح.[2]

**ثانيا: تعريف الشرق الأوسط**

1- تعريف الأمم المتحدة: عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه: "المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا".[3]

2- تعريف جامعة الدول العربية: جاء تعريف مصطلح الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية في مارس من عام 1993.

---

[1] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 124.

[2] يحي أحمد الكعكي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[3] جوات محمد علي، **مفهوم الشرق الأوسط وتأثيره على الأمن القومي العربي**، مكتبة هدبولي، القاهرة-مصر، 2000، ص 80.

وقد دل تعريف الشرق الأوسط أنه عبارة عن الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول العربية بالإضافة إلى كل من إيران وتركيا.[1]

3- تعريف معهد الشرق الأوسط: تأسس هذا المعهد في واشنطن سنة 1946 حيث وضع استخدام المصطلح ليشمل بالإضافة إلى منطقة شرق البحر المتوسط كل من: باكستان وآسيا الوسطى، البلدان العربية في شمال إفريقيا، ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية.[2]

ومن التعاريف السابقة للشرق الأوسط نستطيع القول أنها: منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب آسيا ومصر وتطل هذه المنطقة على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر المتوسط وبحر العرب.

**الفرع الثاني: أهمية الشرق الأوسط**

**أولا: الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية**

ترجع الأهمية الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط لعدة مميزات نستعرض أهمها فيما يلي:[3]

1- وجود النفط فيها ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط ب 66% من احتياطي النفط العالمي، النفط في الشرق الأوسط موجود بكثرة في منطقة الخليج العربي، وعلى هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تشرف على المنطقة، واليوم المشرف الوحيد على المنطقة هو الوم أ، وبصفة خاصة للنفط في الشرق الأوسط لأنه غير مكلف، فمن كل بئر نفط تستخرج كميات كبيرة ولا حاجة لحفر آبار كبيرة وعميقة.

2- وجود موارد اقتصادية لا حصر لها، ومعادن ثمينة جديدة في منطقة الشرق الأوسط مثل اليورانيوم، الزئبق، والفوسفات والغاز.

3- يعد الشرق الأوسط من أكبر الأسواق المستهلكة للسلاح، لقد صرفت دول المنطقة الكثير من الأموال من أجل الحروب وشراء الأسلحة في الشرق الأوسط حيث كلفت ملايير الدولارات، كان بإمكان هذه الأموال الطائلة أن تحول الشرق الأوسط إلى جنة.

4- وجود طاقات بشرية وعلمية مهمة، وغالبية هذه العقول مهاجرة في أمريكا وأوربا، فضلا عن وفرة اليد العاملة.

اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوربية بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفييتي سابقا، وامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصا النفط، فهي تشكل أيضا بعدا استراتيجيا وعاملا مؤثرا على الأمن الأوربي بوصفها الأقرب لها، كما أن نشوب أي حرب في هذه المنطقة يمثل تهديدا حقيقيا للمصالح الأوربية.[4]

---

[1] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسة والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة-مصر، ط 1، 2014، ص 91.

[2] جوات محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3] صدام حمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] علي فايز يوسف الدلابيح، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستر، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 18.

**ثانيا: أهمية الشرق الأوسط الحضارية والدينية**

تعد هذه المنطقة مهد الحضارة ومولد أولى الحروف وموطن الكلمة والكتابة في العالم، حيث نشأت فيها العديد من الحضارات نذكر أهمها على سبيل المثال؛ (حضارة "بابل وآشور وسومر"، حضارة " وادي النيل"، الحضارة الفرعونية والحضارة الفينيقية في بلاد الشام)، وكانت تتبع نظاما قانونيا وسياسيا يرتب حياة الناس، في الوقت الذي كانت باقي الشعوب تعيش في الكهوف وعصور الظلام، وتخاف من الشمس لشدة حرّها، وقد نشأ تنوع فكري وثقافي نتيجة وجود تلك الحضارات.[1]

إن منطقة الشرق الأوسط تعد كذلك مهد للديانات السماوية الثلاث الكبرى في العالم (اليهودية والمسيحية والإسلامية)، فكل أنبياء الأرض نزلت رسالاتهم في هذه البقعة من العالم مابين (مصر، فلسطين، بلاد الشام، العراق، الأردن، والحجاز)، فهي منطقة فيها مقدسات الأديان ككل.[2]

إن منطقة الشرق الأوسط تشكل خط تقاطع عدة أقاليم ما بين آسيا وإفريقيا وأوربا، أين تتقاطع فيها عدة خطوط جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية، وهو ما يجعل منطقة الشرق حافلة بالصراعات الحدودية والدينية، وحتى العقائدية والمذهبية، بالإضافة إلى الأطماع الغربية وعلى رأسها الأطماع الأمريكية في موارد المنطقة والتي زادت في حدة الصدام والاستقرار في المنطقة.[3]

**ثالثا: أهمية نفط منطقة الشرق الأوسط**

تعود أهمية نفط منطقة الشرق الأوسط إلى العديد من الاعتبارات، بالإضافة إلى أهمية النفط في حد ذاته، وذلك يرجع إلى السمات التي تميز نفط منطقة الشرق الأوسط من غيره من المناطق التي يتواجد بها.

ويمكن تلخيص هذه المميزات في ما يلي:[4]

1- حجم احتياطي النفط في منطقة الشرق الأوسط:

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على أكبر احتياطي عالمي من البترول حوالي 64% والغاز بحوالي 38%، بالمقابل لا تتجاوز نسبة احتياطي الولايات المتحدة من البترول ما يعادل حوالي 8%، وأوربا هي الأخرى في مجموعها بنفس النسبة تقريبا، ويمكن تلخص تلك النسب من خلال البيانات الموضحة في الدائرة النسبية التالية:

---

[1] أيفو دالدر وآخرون، **هلال الأزمات "الإستراتيجية الأمريكية- الأوربية حيال الشرق الأوسط الكبير"**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-لبنان، 2006، ص 9.

[2] سيف الهرمزي، **مقتربات القوى الذكية الأمريكية آلية من آليات التغيير الدولي "الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، 2016، ص 248.

[3] أحمد داود أوغلو، العمق **الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل**، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة العربية، الدوحة قطر، 2010، ص 144.

[4] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق-سوريا، 2009، ص 50.

**شكل رقم 1: احتياطات النفط العالمي**

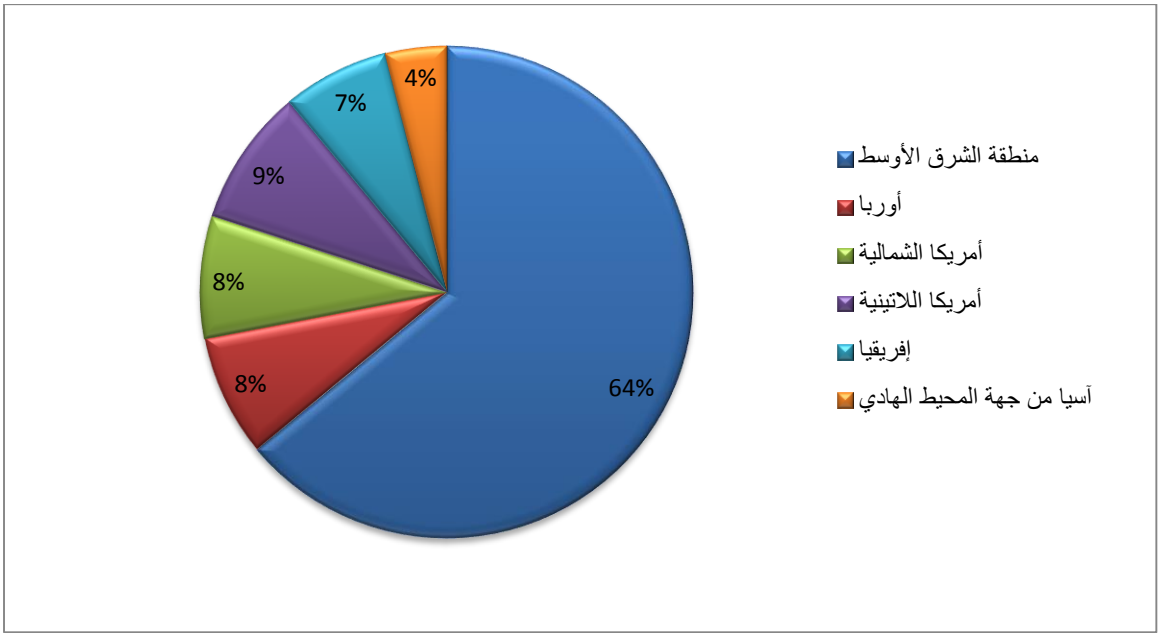


**المصدر**: من إعداد الباحثة انطلاقا من الإحصائيات المتوفرة حول حجم احتياطي النفط الموجود في منطقة الشرق الأوسط بالمقارنة مع احتياطي البترول في العالم.

فإنه بين أن هذه المنطقة لها أهمية كبيرة سواء بالنسبة للعالم أو النسبة للدول الأعضاء في منطقة الأوبك OPEC[1]

2- أنواع حقول النفط في منطقة الشرق الأوسط

هناك ثلاث أنواع من حقول النفط وهي حقول ذات أهمية كبيرة خاصة بالنسبة لشركات النفط نظرا لوفرة الاحتياطي الذي تحتويه وتتمثل في ما يلي:

أ- حقول النفط العملاقة للعناية MegaGeant: أحدها بالمملكة العربية السعودية شرقا وهو حقل "غورا" والآخر بالكويت وهو حقل "البرغان"، وهذا الأخير يحتوي على احتياطات أقل بقليل من 70 مليار برميل نفط، أي مرتين أكثر من إجمالي احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر أن هاذين الحقلين فريدين من نوعهما خاصة من حيث ضخامة كميات النفط الموجودة بهما.

ب- حقول النفط العملاقة Geant: تحتوي على 500 مليون برميل إلى 5 مليارات برميل نفط في كل العالم حوالي 2,17 حقل عملاق تعادل ثلاث أرباع نفط العالم القابل للاستخراج منها أكثر من 100 حقل في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعني أن منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على ربع الحقول العملاقة من النفط الموجود على المستوى العالمي.

وهناك نوع آخر يسمى حقول النفط الجد عملاق SuperGeant وهي تلك الحقول التي تحتوي على كمية تتراوح من 5 إلى 50 مليار برميل نفط، ويصنف ضمنها حقل "كركوك" شمال العراق والذي يحتوي على 10 مليارات برميل نفط رغم تواصل استخراج النفط منه منذ سنة 1927.

[1] OPEC: هي منظمة عالمية تضم إحدى عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية.

**المبحث الثاني: العلاقة بين القوى الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط**

للولايات المتحدة وجودا قويا في منطقة الشرق الأوسط، مع أدوار متنامية لكل من الصين وروسيا وكذا الهند، وسوف نستعرض بشيء من التفصيل أدوار هذه القوى في الشرق الأوسط.

**المطلب الأول: المصالح والأطماع الدولية في منطقة الشرق الأوسط**

على الرغم من أن القوة الأمريكية في الشرق الأوسط منهارة إلا أن الو.م.أ لن تتخلى عما تعتبره مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة، فهي ترى أن لديها مصالح إستراتيجية في المنطقة، وبالتالي ستواصل رصد رأس مال سياسي وعسكري كبير لحماية هذه المصالح.

الطاقة هي المصلحة الأمريكية الأولى، فالمنطقة تحتوي على الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وتريد الولايات المتحدة ضمان التحكم بتدفق هذه الموارد تحت إشرافها إلى الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى الطاقة هناك إسرائيل، الدولة التي تلتزم الولايات المتحدة الدفاع عنها، وهذا الالتزام يتطلب استمرار الانخراط العسكري والسياسي في المنطقة للحفاظ على أمن الدولة العبرية.

العامل الثالث يتمثل في تهديد الإرهاب والتطرف الذي حددته الولايات المتحدة على أنه يشكل خطرا رئيسيا على أمنها القومي، والوقوف في وجه هذا التهديد يتطلب استمرار الدعم العسكري والسياسي للعديد من الدول في العالمين العربي والإسلامي، وتعاونا أمنيا واستخباراتيا وثيقا معها.[1]

أما أوربا الجارة المزدهرة (ولكن هرمة ديموغرافيا) لمنطقة الشرق الأوسط، إنها تعتمد على تدفق النفط من المنطقة وتحرص على تعزيز صادرات الغاز منها لإضعاف قبضة روسيا الخائفة على إمدادات الغاز إليها، وهي تستفيد من وجود أمريكا في الشرق الأوسط، وتريد بناء ناقل نفط وغاز عبر تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط.[2]

كما أن روسيا تسعى إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كل من صناعتها العسكرية وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية.

فيما يتعلق بالهند فهذه الدولة الكبرى الصاعدة تحصل على ثلثي احتياجاتها من الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، وتجني تحويلات مالية قيمة من مئات الآلاف من الهنود الذين يعملون ويمارسون أنشطة تجارية في دول الخليج.[3]

الصين تكسب نفوذا متزايدا في منطقة الشرق الأوسط، كقوة رأسمالية ضخمة، فقد تفوقت الصين على روسيا كثيرا، وهي تلحق بركب الولايات المتحدة على صعيد النفوذ الاقتصادي، وتعتمد الصين بشدة على تأمين ما يمكنها من مصادر النفط والغاز لضمان استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي، كما أنها بنت علاقات متميزة مع إسرائيل في

---

[1] هنري كينجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية جديدة للقوى الحادي والعشرون**، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، 2003، ص 163.

[2] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، 2013، ص 38.

[3] ناصر زيدان، المرجع السابق، ص 39.

مجال التكنولوجيا العسكرية، وتسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع كل البلدان التي يمكنها الحصول منها على منفعة اقتصادية أو تقنية.[1]

وهناك عدة مصالح أخرى من بينها المصالح الثقافية؛ التي تسعى لتحقيق الاستيعاب الثقافي والحضاري للمنطقة عن طريق نقل العادات والتقاليد الغربية، من أجل تأمين هذه المنطقة المهمة التي تمثل المعبر إلى إفريقيا إذ أن إفريقيا تعد منطقة نفوذ أوربية تقليدية.

**المطلب الثاني: القوى الكبرى والشرق الأوسط**

على الرغم من تباين الأهمية النسبية للشرق الأوسط بالنسبة للقوى الكبرى؛ إلا أنه سيظل مركزا لعدد من المصالح الأساسية لهذه القوى خاصة الولايات المتحدة، كما يبرز الإقليم أيضا باعتباره مرحبا لكل من الصين وروسيا.

كما قد شهد الشرق الأوسط نشاطا أكبر لهذه الدول في إطار عدد من المبادرات الجديدة[2]، فعلى الصعيد الداخلي الأمريكي فقط نشط الكونغرس خلال العام الماضي 2019، خاصة مجلس النواب الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي في الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، والسعي إلى تبني تشريعات يرتبط التعاون الاقتصادي والعسكري مع دول المنطقة، مع استمرار إدارة الرئيس "ترامب" في التأكيد على مصالح الولايات المتحدة مع حلفائها في إطار إستراتيجية أمريكا أولا، كما شهد عام 2019 استمرار الجدل الأمريكي داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية حول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.[3]

كما أنه من المتوقع أن تستمر دول الشرق الأوسط في تعزيز العلاقات مع قوى كبرى مثل روسيا والصين، بسبب مصداقية واشنطن كحليف لهذه الدول.

كما أن منطقة الشرق الأوسط حظيت على مدى عقود من الزمان أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوربي في تحقيق أهدافه الرامية إلى دعم السلام وتحقيق الرخاء والحوكمة الرشيدة، ودوره الريادي الذي يلعبه. وتعتبر أوربا أقرب للشرق الأوسط من الولايات المتحدة ولها مصالح اقتصادية أكبر بالمنطقة.[4]

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2007، ص 196.

[2] جمال محمود حجر، **القوى الكبرى والشرق الأوسط**، دار المعرفة الجامعية، 1989، الإسكندرية–مصر، ص 190.

[3] بن سالم عبد المجيد، **مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على المنطقة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 10.

[4] نيرمين النواوي، **الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط ، السياسة الدولية**، السنة السادسة والثلاثون، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 50.

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

هناك عدة دراسات تطرقت لمتغيرات الموضوع، منها ما شملت متغيرين، ومنها من تحدثت عن متغير فقط.ومن بين هذه الدراسات المعتمد عليها في دراستي ما يلي:

**المطلب الأول: الدراسات العربية**

**أولا:** دراسة فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، الدرجة العلمية دكتوراه في العلوم السياسية.

الإشكالية: ما هي طبيعة وحدود الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط؟ وكيف يمكن للدول العربية التعامل مع هذا الدور؟

من أهداف الدراسة:

- السعي لخفض المشكلات مع دول الجوار
- تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة
- الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار أي مع اليونان، سوريا، إيران، قبرص وغيرها.

من النتائج المتوصل إليها:

- إن من المهم إدراك أن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير في شكل جوهري.
- على الدول العربية تجنب رؤية تركيا من زاوية المحاور العربية.
- تطمح هذه السياسة إلى تعزيز المصالح التركية الإقليمية ويدرك الأتراك أن مثل هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بدون تبادل، سواء على مستوى المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية.

**ثانيا:** دراسة أحمد سليم زعرب، التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2003-2012، درجة ماجستير في العلوم السياسية.

الإشكالية إلى أي مدى انعكست التغيرات السياسية الإقليمية على توازن القوى في الشرق الأوسط؟

من أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم توازن القوى في مبادئ الفكر السياسي والعلاقات الدولية
- توضيح أثر الاحتجاجات الشعبية وثورات الربيع العربي على واقع خارطة توازن القوى في الشرط الأوسط
- إبراز انعكاسات انهيار النظام العراقي على التوازن الإقليمي

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هته الدراسة:

- التغيرات السياسية التي طرأت على الشرق الأوسط أثر على توازن القوى
- هشاشة ووهن منظومة الأمن القومي العربي
- إبعاد مصر عن دورها الريادي في قيادة النظام الإقليمي العربي.

**ثالثا:** دراسة سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، درجة ماجستير

الإشكالية: لماذا تحولت الأزمة السورية لأزمة دولية مركبة؟ وما هي تداعياتها على مستقبل التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية؟

من أهداف هاته الدراسة:

- استعراض التغيير في مواقف النظام الدولي تجاه تطور الأزمة السورية.
- استشراف مرامي وأهداف وغايات تلك الدول، وتفهم فيما إذا كان هناك إستراتيجية جديدة خاصة لحل تلك الأزمة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

-لعب العمل الطائفي دورا في إدارة الأزمة السورية الذي دفع بعض الدول الخارجية لدعم النظام في حين عملت قوى أخرى على دعم المعارضة.

- تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المشاركة في حل الأزمة السورية أسهمت في تعقد الأزمة وتشتت قدرات المعارضة والنظام.
- أحدثت الأزمة السورية اختلافا في توازن القوى الدولية والإقليمية.

**المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية**

**أولا:** دراسة Barbana Couturand, Mise en scène du pouvoir au proche orient au 4 mileon doctorat

الإشكالية: فيما يكمن تأثير القوى على الأزمة السورية؟

الأهداف: معرفة الأهمية البالغة لسوريا، معرفة مصالح وأطماع القوى الكبرى داخل سوريا.

النتائج: استنتاج أهم الأسباب المؤدية لهذه الحروب، الصراعات من طرف القوى الكبرى حول الشرق الأوسط من الجانب الاقتصادي ومحاولة نهب الممتلكات.

ثانيا: دراسة Abbes Zouack, les croisades en orient histoire, mémoire master

الإشكالية: هل يتعلق الأمر بالتلاعب بالمراجعات لإقناع القوى الكبرى بضرورة المعارك والحروب؟

الأهداف:

-التفكير في مشروع يكرس منابع الحرب وكشف تأثير الحملة الصليبية على الشعب

- الإجابة على الأسئلة المطروحة حول القوى الكبرى ومواقفها من الأزمات والحروب

النتائج:

- الخروج بجميع الوثائق حول الأوضاع في الشرق الأوسط
- التوصل إلى خصوصية الأزمة السورية
- تحليل التجاذبات القائمة من طرف كل من روسيا، أمريكا.

**ثالثا:** دراسة Aymen Salah, sardar aydim, Acomperative study of Syrian, Lebanon and Jordan healthcare access and delivery, mayester

الإشكالية: كيف ندرس العدد المتزايد للمهاجرين في الأزمة والتضخم من طرف دول العالم؟

الأهداف:

- مناقشة التغيرات والأوضاع في سوريا في تقديم الخدمات الطبية لشعبها
- معرفة التغيرات الحاصلة في نسبة إطار العمل الخاص بالجانب الصحي للشعب

النتائج:

- الوصول إلى أساسيات الصحة في ظل الأزمة السورية
- تحقيق الاستقرار بما يسمى "منزل كأول خطوة"
- تركيا دولة ترحب بالسوريين الذين يخضعون لقواعد الصحة.

**المطلب الثالث: القيمة المضافة**

هذه الدراسة اعتمدت على مجموعة من الدراسات السابقة الشبيهة بدراستي أو بالأحرى تطرقت لمتغير من متغيرات دراستي أو عنصر منها.

لكن جل الدراسات ركزت وعملت على الجانب السياسي والعسكري في الموضوع حيث أن عنوان الدراسة يميل إلى العلاقات الدولية والسياسية أكثر من الجانب الاقتصادي.

وبما أن هذه الدراسة تصب الجانب الاقتصادي، تطرقنا له أكثر من الجوانب الأخرى.

فالأزمة السورية بطبيعتها حسب الخبراء والمحللين؛ أزمة إنسانية وسياسية، أمنية، من حروب وقتل، وهجرة السكان السوريين لخارج الوطن، استخدام الأسلحة، الدمار الشامل، النظام والحكم... وغيرها.

ومن جانب آخر فإن الأزمة السورية أزمة اقتصادية، فقد كانت ذات اقتصاد منتعش قبل بداية الأزمة، حتى انهيار كليا في التسع سنوات من الحرب، حيث وصلت خسائر الاقتصاد السوري إلى 530 مليار دولار أي ما يعادل عشرة أضعاف حجم الناتج المحلي، قيمة الليرة السورية التي تلاشت شبه كليا من 47 ليرة مقابل الدولار في 2011 إلى 3000 ليرة للدولار في 2019 وفي بعض الأحيان تتجاوز ذلك.

ولا تنسى أسباب هذا التراجع في الاقتصاد السوري الذي لم يتطرق إليه في الدراسات السابقة، من النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، احتياطات النقد الأجنبي.

**خلاصة الفصل**

على الرغم من تباين الأهمية النسبية لإقليم الشرق الأوسط بالنسبة للقوى الكبرى، إلا أنه سيظل مركزا للعديد من المصالح الأساسية لهذه القوى خاصة الو.م.أ، كما يبرز الإقليم أيضا باعتباره مسرحا لكل من الصين وروسيا، يتوقع أن يشهد العالم قدرا من التنافس بين القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، لكنه سوف يكون أقل من التنافس في مناطق أخرى مثل آسيا، إفريقيا وأوربا، نتيجة تباين مصالح كل من هذه الدول في المنطقة واختلاف أدوات تحقيق هذه المصالح.

فتوازن القوى هو السياسة التي تهدف في صورتها المجردة إلى حفظ استغلال كل دولة من الدول الأعضاء وذلك يمنع أية دولة أخرى من أن تزيد من قوتها إلى دولة تهدد الدول الباقية.

لدى منطقة الشرق الأوسط دول وبلدان كثيرة والدراسة اقتصرت على الأزمة السورية ومصالح القوى الكبرى فيها، فالأزمة السورية واحدة من أهم الأزمات التاريخية للعالم العربي فقد بدأت داخلية ثم سرعان ما تحولت إلى صراع إقليمي ودولي، تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية والمصالح الإستراتيجية والاقتصادية.

# الفصل الثاني:

# دراسة حالة

# الأزمة السورية

**تمهيد**

إن السيطرة على الشرق الأوسط يعني السيطرة على العالم وفقا لنظريات الجيوبوليتيك، وسوريا هي مفتاح الشرق الأوسط، كما أن سوريا كانت ولازالت ساحة تجاذبات بين نطاقات جيوسياسية، كما أنها تعد بمثابة بوابة بحرية للدول الأوروبية إلى آسيا ومنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، كما أنها تشكل بوابة إستراتيجية هامة لتركيا على دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية، فالمنطقة غنية بوضعها الجغرافي والاقتصادي كونها مدخلا هاما تمر به أكثر طرق التجارة البرية والجوية بين الشرق والغرب.

سيتم خلال هذا الفصل دراسة ما يلي:

-المبحث الأول: ماهية الأزمة السورية

-المبحث الثاني: أثر التحول في توازن القوى الكبرى على الأزمة السورية

-المبحث الثالث: الأزمة السورية بين الإدارة والحل الإقليمي

خاتمة الفصل.

**المبحث الأول: ماهية الأزمة السورية**

ترتبط الأزمة السورية ارتباطا وثيقا بالأسباب الإقليمية والدولية على الرغم أن العوامل التي قادت إلى تفعيل الأزمة بتهميش قطاعات كبيرة في المجتمع حارما إياها الأسهم بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن هناك اختلالات هيكلية في القطاع الاقتصادي، ولا يمكننا أن نغفل على الأسباب الأمنية التي كان لها دور كبير في إشعال فتيل الحالة السورية وتأزمها.

**المطلب الأول: جذور الأزمة السورية**

لقد بدأت الأزمة السورية نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة، بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي وكذلك أمني.

**أولا: دوافع الأزمة السورية**

الدوافع التي أدت إلى حدوث الأزمة السورية ما يلي: [1]

-**شمولية النظام السياسي:** وذلك بتفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة، وتهميش الطبقة الوسطى، حكم سوريا حكما فرديا مطلقا معتمد على الجيش والأمن من طرف الرئيس حافظ الأسد.

- **غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية:** أسهمت في خلق وتفقيم الأزمة، حيث تهيمن وتسيطر السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور واضح في تقليص استغلال السلطة القضائية.

-**توريث السلطة:** طالب الشعب السوري بإلغاء نظام توريث السلطة، خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق سيناريو جيد لتوريث السلطة لابنه باسل ثم بشار بعد مقتل أخيه، ولقد قبل السوريون نظام التوريث بقوة السلاح، أملا في أن يكون الابن مختلفا عن أبيه، لكن تولي بشار الأسد السلطة لم يشكل أي تغيير.

-**الاختناق المؤسساتي:** تهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفعالية في الحياة الاقتصادية والسياسية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور.[2]

-**تدهور الأوضاع الاقتصادية:** تراجع دور القطاع الاقتصادي وتقليص الإنفاق العام، ووقف الاستثمار الإنتاجي الحكومي وتفويضه إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر والبطالة وضعف الإنتاجية، وارتفاع معدلات التضخم، عدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية، وفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، كما انخفضت القدرة الشرائية خلال الأعوام الماضية.[3]

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية، 2000، ص 109.

[2] ربيع نصرو وآخرون، **الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، المركز السوري للبحوث والسياسات، دمشق، 2013، ص 32.

[3] حازم نهار، **المسألة السورية، التطورات وعودة الاهتمام السياسي**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015، ص ص 4، 5.

-**انتشار الفساد:** هناك أسماء كثيرة صنعت ثرواتها خلال الثورة وذلك بإدخال البضائع إلى سوريا دون رقابة وبيعها ومراكمة الأموال دون دفع الضرائب(التهرب الضريبي)، الحملة ضد الفساد لم تتم لمكافحة الفساد وإنما لتغيير الفاسدين، فروسيا تسعى في سوريا لانتزاع الفساد من أيدي أطراف موجودة في النظام ووضعه في أياد قريبة منها.[1] سوريا كانت بين أسوء خمسة دول بالفساد والآن أصبحت بين أسوء الستة دول فسادا.

**ثانيا: اقتصاد سوريا (2011-2019)**

بعد مرور تسع سنوات على اندلاع الثورة السورية، تشكل بمرور الوقت ما يسمى باقتصاد الحرب، وبات الاقتصاد مختلفا عما كان عليه قبل اندلاعها، فقد كانت سوريا من أغنى الدول العربية، فهي نقطة تلاقي القارات الثلاث.

-تبلغ ميزانية سوريا عام 2019 حسب أرقام أعلنتها الحكومة السورية نحو 5 مليارات دولار بعد أن كانت 17 مليار دولار عام 2011، وهي ميزانية ضعيفة لا تكفي لمرتبات موظفي الدولة.[2]

-خبرات لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا توصلوا إلى أن حجم الأضرار التي لحقت باقتصاد سوريا بلغ نحو 400 مليار دولار.

-خبراء البنك الدولي نشروا عام 2017 أرقام أظهرت هول الدمار الذي وصلت إليه البلاد، وقالوا أن الحرب قد خلفت أكثر من 400,000 قتيل، وأدت إلى نزوح أكثر من نصف السكان قصرا، نحو 9 ملايين سوري أصبحوا عاطلين عن العمل.

**جدول رقم(01): المؤشرات الاقتصادية لسوريا للفترة 2010-2019**

| | | |
|---|---|---|
| خسائر اقتصادية | 2011 | دولار أمريكي |
| | 2015 | 530 مليار دولار = 10 أضعاف حجم الناتج |
| الناتج المحلي | 2010 | 60 مليار دولار |
| | 2019 | 21 مليار دولار |
| الديون | 2010 | %30 |
| | 2019 | %208 |

[1] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] Elena Holodny-Syria>S civil war has destroyed its economy <for years to come>- business insider-2016-http://read.bi/2iWsMz9.

| | | |
|---|---|---|
| الديون الخارجية | 2010 | %7 |
| | 2019 | %116 |
| الليرة السورية | 2011 | 47 ليرة |
| | 2019 | 2000- 3000 ليرة |
| التضخم | 2011 - 2019 | %1800 |
| معدل البطالة | 2011 | %14,9 |
| | 2019 | %42,6 |
| خسائر التعليم | 2011 - 2019 | 35 مليار دولار |

**المصدر**: من إعداد SCPR المكتب المركزي بالاعتماد على الإحصاء

تسببت الأزمة السورية بواحدة من أسوء الأزمات في العصر الحديث، أما في جانبها الاقتصادي فقد كبدت سوريا خسائر يصعب تصديقها، خسائر الاقتصاد بلغت حسب بعض التقديرات نحو 530 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2011-2019، أي ما يعادل 10 أضعاف حجم الناتج المحلي لعام 2010، وهنا نتحدث عن خسائر الناتج المحلي الإجمالي وخسائر الدمار المادي التي تجاوزت 65 مليار دولار، إضافة إلى خسائر الإنفاق العسكري وقطاع النفط والغاز.

أرقام الناتج المحلي توضح ضخامة هذه الخسائر، حيث انكمش الاقتصاد بنحو 64% منذ سنة 2011، بات الآن ثلث ما كان عليه في ذلك الوقت.

الديون وجه آخر لتداعيات الحرب، فالدولة التي كانت من الدول ذات المديونية المنخفضة أصبحت اليوم من أكثر دول العالم مديونية.

الديون الخارجية لسوريا قفزت من 7% فقط سنة 2011 إلى 116% سنة 2019، وفي ظل هذه الأوضاع تلاشت قيمة الليرة السورية بشكل شبه كامل مما أدى إلى الارتفاع العام للأسعار.

أما معدلات البطالة وسوق العمل في الفترة الممتدة من 2011-2019 لخسارة بلغت 3,7 مليون وظيفة، أي أن نصف الشعب السوري بلا عمل. كما أن خسارة التعليم لا يمكن أن تقدر بثمن حيث بلغت 35 مليار دولار خلال الفترة 2011-2019.

**المطلب الثاني: العوامل الكامنة وراء الأزمة السورية**

تشهد سوريا منذ مارس 2011 واحد من أخطر التحديات في تاريخها الحديث المتمثل في أزمة اجتماعية، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على المستويين الداخلي والخارجي، ويمكن إرجاع أسباب الأزمة السورية إلى عدة عوامل أبرزها ما يلي:

**أولا: العوامل الاقتصادية الكامنة وراء الأزمة السورية**

تحول الاقتصاد السوري خلال الأعوام العشرة الماضية من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي يغلب عليه طابع ريعي، أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية العامة بحوالي 28% وتدني حصة القوى العاملة إلى 24% فقط من الدخل الوطني، كذلك حصل تردي في نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها، وفساد الجهاز الإداري، كما ارتفعت معدلات البطالة التي قدرت بما يتجاوز 37%. لقد أدى الانفتاح الاقتصادي السريع الذي انتهجه الرئيس بشار الأسد عام 2005 إلى توسع نفوذ الشبكات العامة والاقتصادية، فأغلب الفرص التي انتهجها الانفتاح الاقتصادي هي فرص تتضمن استثناءات لاحتكار الدولة للمورد العام، وهذه الاستثناءات لم تمنح بطريقة شفافة وعادلة.[1]

فعدم قدرة الدولة على خلق وظائف اقتصادية منتجة أدى إلى تراجع ملحوظ في مؤشر المشاركة في قوة العمل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة كما هو موضح في الشكل التالي:

**شكل رقم (2): مستويات البطالة في الفترة قبل الثورة**

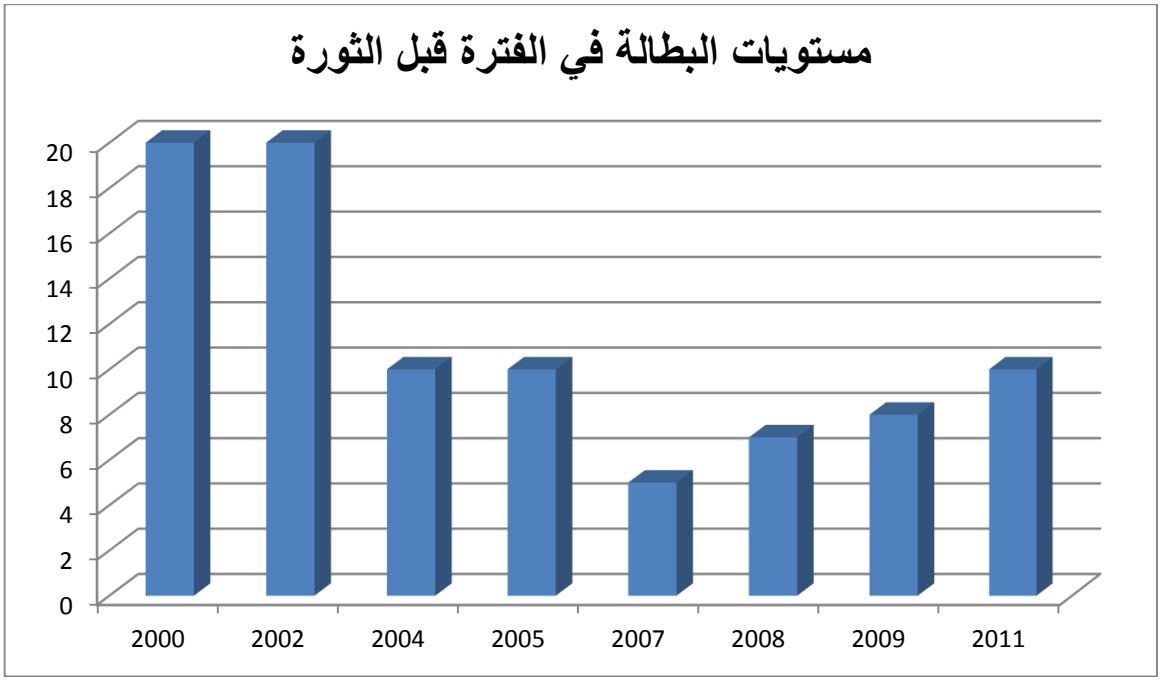


**المصدر**: CIA world.http://www.indexnundin.com

ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتزايد نزوح السكان من الريف نحو المدن مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي.

[1] عبد السلام جمعة زاقود، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد**، دار زهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 90-92.

فالسبب الرئيسي للأزمة السورية يرجع إلى:

أ- تزايد مستوى البطالة في السنوات الأخيرة

ب- تدهور الأوضاع والظروف الاجتماعية

وحدوث هذين السببين يعود بشكل أساسي لقيام دمشق بإتباع صندوق النقد الدولي بغرض انتهاج سياسات اقتصادية تقشفية على سوريا وإعادة هيكلية المؤسسات المالية والتجارية.

بشكل عام يمكن أن نلخص أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السوري قبل اندلاع الأحداث في سوريا فيما يلي:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي واعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية؛
- ارتفاع مستويات البطالة من 200 إلى 260 ألف؛
- انخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام وانتشار ظاهرة الفساد؛
- ارتفاع معدلات التضخم المالي والذي أثر سلبا على الاقتصاد السوري فقد فاق معدل التضخم 15% حسب تقديرات المركز الاقتصادي السوري، و10% وفقا للتصريحات الحكومية.

**ثانيا: العوامل البشرية والاجتماعية وراء الأزمة السورية**

يعد الفقر في سوريا منخفض نسبيا لكنه متزايد بصورة دائمة، فعند استعمال خط الفقر الأعلى يعطي صورة أوضح حول الفقر في سوريا، حيث يركز الفقر بشكل أكبر في المناطق الشمالية والشرقية وخاصة في المناطق الريفية.

وبحسب تقرير سوري الأهداف الألمانية الألفية الصادرة سنة 2010 فقد أسهمت مساحات الأراضي القابلة للزراعة في زيادة نسبة الفقر، كما أن حالات الجفاف خفضت الإنتاج المحلي للغذاء.[1]

إضافة على ذلك شكلت العوامل الخارجية المتمثلة في تزايد الأسعار العالمية للبضائع الغذائية الأساسية ومنتجات الطاقة منذ عام 2007 عبئا اقتصاديا إضافيا على كاهل الفقراء، كما زاد تخفيض الدعم على الوقود والأسمدة منذ عام 2008.[2]

التعليم لم يكن السبب المباشر للأزمة السورية، إلا أنه كان عاملا مساهما في صناعتها وتعميقها، خاصة من خلال مساهمته في صنع البطالة نتيجة لعدم تنفيذ النظام التعليمي لسياسات الربط مع سوق العمل من جهة ومساهمته في الضغط الكلي المتمثل في رفع أعداد الداخلين مبكرا إلى سوق العمل.[3]

أما بالنسبة للأبحاث العلمية عموما والأبحاث المرتبطة بالتنمية خصوصا فهي ناذرة، حيث يشير تقرير التنافسية العالمية (2010-2011) إلى أن سوريا متراجعة بشكل كبير من حيث جودة مراكز الأبحاث العلمية فهي

---

[1] صالح عوض عبد العال، **سوريا الجدار الأخير**، الشروق للإعلام والاتصال، الجزائر، 2013، ص 53.

[2] خالد ممدوح العزي، **روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط**، صحيفة المستقبل العربي، العدد 21، 2013، ص 19.

[3] https://www.unicef.org/mena/ar/حقائق/تقاريرسريعة , Aout 2019.

تحتل المرتبة 127 من أصل 137 دولة، كما أن المراكز الموجودة في سوريا لا تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية.

أما بالنسبة للقطاع الصحي فان الوضع يعتبر أصعب، فالإنفاق العام على الرعاية الصحية لا يتجاوز 2% من إجمالي الناتج المحلي كما أن نوعية خدمات الرعاية الصحية تدهورت خلال العقد الماضي.[1]

أما جانب السكن في سوريا فان الزيادة في الأسعار الناجمة عن الطفرة العقارية خلال العقد الماضي عقدت فرصة امتلاك مسكن خاصة المجموعات الشابة، كما أن الهجرة الداخلية إلى المدن أثرت على ظروف المساكن في المناطق الهامشية في المدن حيث ترتفع معدلات الفقر.

إلى جانب العوامل المذكورة سلفا والتي تعتبر عوامل داخلية، فإنه توجد عوامل أخرى خارج حدود سوريا ويمكن تسميها بالعوامل الخارجية.

**المطلب الثالث: أسباب تطور الأزمة السورية الداخلية**

**الفرع الأول: الأسباب الداخلية الاقتصادية**

الحياة مقسمة إلى قسمين في سوريا، قسم يمتلك كل شيء المتمثل في الأسد وعائلته ومن حولهم، والقسم الآخر يعانون الفقر، واعتمد بشار الأسد سياسات اقتصادية نيوليبرالية خصخصت المؤسسات التي تمتلكها الدولة لصالح نخبة صغيرة، في الوقت الذي يعاني فيه أغلبية الشعب السوري في ظل نظام ديكتاتوري، من يعترض يتعرض للسجن. أدى طول الأزمة وتوسعها المستمر إلى تأثر الوضع الاقتصادي لقطاعات عديدة، هم العمال والموظفين والتجار، باتت معنية بتحقيق التغيير بعد أن كانت تميل إلى الحياد أو تأييد السلطة. ومع تطور الأزمة زادت أعباء النظام المادية وأصبحت أكبر من حجم الموازنة السورية بسبب شراء الأسلحة من ناحية، وتوفير المتطلبات المعيشية من ناحية أخرى.[2]

وفي إطار ذلك نلحظ أن الوضع الاقتصادي للدولة أصبح صعبا، وباتت الليرة تعاني خطر الانهيار، وتراجع احتياط النقد الأجنبي ومن ثم الضغط الاقتصادي الذي تمارسه البلدان الامبرالية وترافق ذلك مع الضغط السياسي الذي أصبح أكثر وضوحا في الفترة الأخيرة. فالظلم وانعدام المساواة كانا السمة الأساسية التي اتسمت بها الحياة الاقتصادية السورية، فالازدواجية في توزيع ثروات البلاد والدخول، وعدم المساواة في توزيع فرص العمل، وأيضا عدم المساواة في التمثيل السياسي لأطياف المجتمع. كل تلك الأسباب أدت إلى انهيار اقتصادي وخلل اجتماعي في هيكل المجتمع السوري.[3]

---

[1] ربيع نصرو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط**، دراسة حالة الأزمة السورية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة، الجزائر، ص 111.

[3] ربيع نصرو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

**الفرع الثاني: الأسباب الأمنية**

ربط نظام حافظ الأسد كل مفاصل الدولة بالمؤسسة الأمنية، ومن ثم سطر الهاجس الأمني على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تفشى الفساد والرشوة في تلك الأجهزة وأصبح عددها سبعة عشر جهازا، كل جهاز له قيادة في العاصمة دمشق وفروع بالمحافظات.

ومن ثم أصبحت المؤسسة الأمنية بمنزلة شبكة عنكبوتية لا يستطيع تجنبها أي مواطن سوري، حيث ربط النظام الأجهزة بكل شؤون المواطن الحياتية من سفر، تصدير، بيع وشراء و تجارة وتعليم، وتضخمت تلك الأجهزة حتى أصبح عدد العاملين فيها 365 ألف عنصر، ولأن القوة هي أحد الأساليب التي تلجأ إليها الأنظمة المستبدة، كانت المؤسسة الأمنية هي حائط الدفاع الأول عن نظام الأسد، وتحولت المؤسسة الأمنية لحمايته بدلا من حماية الشعب.[1]

ظل حافظ الأسد طول فترة حكمه قابضا بيده على المؤسسات الأمنية من خلال السيطرة على الأفراد والأدوات والتي بواسطتها يسيطر على سوريا، هذه الأدوات هي عبارة عن أفراد القوات المسلحة، وعدد من وحدات البوليس السري، وحزب البعث القوي الذي يبلغ عدد أفراده(أعضائه) مئة وخمسين ألفا، كان حافظ الأسد يشرف بنفسه على حركة تنقلات الضباط وترقيتهم وكانت المؤسسة الأمنية تشغل الحيز الأكبر من تفكيره، حيث يعتقد الأسد أنه من دون القبضة الحديدية قد يتعرض نظام حكمه للانهيار.[2]

**الفرع الثالث: الأسباب السياسية**

ترافق مع الاحتجاجات التي بدأت في 15 مارس 2011 والتي تطورت فيما بعد إلى صراع دموي، العديد من التطورات السياسية أبرزها، إقرار دستور جديد للبلاد اعتبارا من تاريخ 27 فبراير 2012، ومن أهم التغيرات في بنود الدستور كان إلغاء المادة الثامنة التي كانت تنص على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة، ومن ثم الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية لم يعد محصورا بالقيادة القطرية لحزب البعث.

توصلت "مجموعة العمل الدولية في شأن سوريا" في 30 يونيو 2012 في مدينة جنيف السويسرية إلى خطة مرحلية لنقل السلطة في سوريا ودعت إلى تشكيل حكومة وطنية، ورمى اتفاق جنيف إلى إيجاد حل جذري للأزمة التي تعصف بالبلاد، وقد أكد المؤتمرون أن السوريين أنفسهم هم المعنيون بإيجاد حل لأزمتهم، ولا يمكن فرض أي حل عليهم من الخارج احتراما لسيادة سوريا.

وفي ظل غياب أي نتائج ملموسة لمفاوضات جنيف، بدا واضحا أن كل من النظام والمعارضة بتثبت بشروطه ولا يوجد أي رؤية وحلول لوقف نزف الدماء.

---

[1] أسامة عبد الرحمن، **الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي**، هبة للنشر والتوزيع، الجيزة–مصر، سنة 2010، ص 84.

[2] ابتسام صالح المانع وآخرون، **إلى أين يذهب العرب –مستقبل الثورات العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ص219.

**المبحث الثاني: أثر التحول في توازن القوى الكبرى على الأزمة السورية**

تعد الأزمة السورية من أكثر الأزمات المعاصرة تعقيد على المستوى الإقليمي والدولي، حيث بات هناك انقسام واضح في مواقف الدول الكبرى اتجاهها، مما يدل على حالة التأزم الذي صبغ المجالات الدولية جراء تصاعد الدور الروسي من ناحية وظهور عوامل جدد في النظام الدولي مثل الصين وغيرها.

**المطلب الأول: الموقف الأمريكي ومحددات الدور الإسرائيلي**

**الفرع الأول: الموقف الأمريكي**

على الرغم من صعوبة فهم الموقف الأمريكي يمكننا أن نترصد المحددات التي رسمت السياسة الأمريكية في سوريا، وأبرز هذه المحددات ما يلي:[1]

1- عدم السماح لبشار الأسد أن يحرز نصرا حاسما على الثوار ورفض فكرة أن يكون جزءا من مستقبل سورية

2- الاكتفاء بدور المراقب الذي يستنكر تجاوزات الأطراف المتنازعة في سورية؛

3- المساهمة الواضحة في برامج الإغاثة والدعم الإنساني؛

4- القضاء على تنظيم داعش كأولوية متقدمة على غيرها.

وبالنظر لطبيعة الأداء الفاعل الأمريكي بعد تجربتي أفغانستان والعراق، أخد يعتمد في مقاربته الإستراتيجية للأزمات الدولية أساس ترشيد استعمال قوته بأقل التكاليف البشرية والمادية بتكثيف الأدوات الناعمة والتحكم الدقيق بالعقوبات الاقتصادية. وبالنظر لعجز النظام السوري من احتواء الأزمة وتطور الأحداث وصولا إلى الصراع المسلح، يرى التدخل في سوريا ضرورة ممكنة لدعم المصالح الأمريكية، ويتبلور ذلك الموقف عبر تزويد السوريين بالسلاح والتدريب والمعلومات الاستخبارية وإقامة مناطق حظر جوي داخل سوريا محمية بغطاء جوي أمريكي.[2]

إلى جانب ذلك ترى الولايات المتحدة في تدخلها على مسار الأزمة فرصة لمنع استعمال أو نقل مخزون السلاح الكيمياوي والبيولوجي الذي يمتلكه النظام للقوى المعادية للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى غرار ذلك مارست الولايات المتحدة بالضغط على النظام السوري بدعم المعارضة سياسيا واقتصاديا وإعلاميا.

وقد كان موقف الولايات المتحدة الرسمي أن هناك أدلة أولية فقط ويجب التأكد منها بشكل واضح فيما إذا تم استعمال السلاح الكيمياوي أو من عدمه، ومن خلال الوسائل الإعلامية الأمريكية الرسمية، أعلنت عن وجود أدلة دامغة تدين النظام السوري باستعماله الأسلحة الكيمياوية من نوع "السارين". مما أدى إلى إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمهاجمة سوريا لمعاقبة الأسد وردعه من تكرار استعماله للسلاح الكيمياوي.

---

[1] البرصان أحمد، **حلقة بحث حول ملامح السياسة السورية ما بعد حافظ الأسد**، مجلة دراسات شرق الأوسطية، العدد 17، سوريا، 2010، ص 29.

[2] عبد الفتاح عبد الرحمن جمل، **صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية**، دار الحداثة للنشر، الطبعة الأولى، لبنان-بيروت، 2013، ص 14.

خلاصة القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها موقفا داعما للثورة السورية ولم يكن لها دورا معاديا للنظام السوري في نفس الوقت، فموقفها اتسم بالحذر الشديد والمتابعة، واكتفت بالتنديد الدبلوماسي دون موقف واضح وصريح.[1]

**الفرع الثاني: محددات الموقف الإسرائيلي**

منذ بداية تحول الأحداث السياسية إلى سوريا أبدت إسرائيل باعتبارها دولة مجاورة لها ولا ترتبط معها بمعاهدة سلام كما هو الحال مع مصر، وما يزيد تعقيد الموقف فقدان إسرائيل لقنوات اتصال مع سوريا التي خاضت حروبا عدة ضدها، وهي تحتل جزءا من أراضيها علاوة على ذلك سوريا دولة محورية في المشرق العربي، وتمتلك القدرة على التأثير في تطور الأوضاع في المنطقة.[2]

ولأن سوريا تعد من أهم الدول المتحالفة مع إيران والمناهضة للسياسة الأمريكية في المنطقة، فقد رأت إسرائيل سقوط النظام يسهم في إعطاء إسرائيل حرية الحركة في توجيه الضربات الاستباقية واستنزاف خصومها بضربات عسكرية، حيث نرى أن إسرائيل استفادت بشكل كبير من تلك الأزمة، حيث بدأ الجيش السوري الذي بنى قوته من أجل مواجهة إسرائيل بالتراجع والتفكك كما فقد الكثير من قوته، وكذلك حاولت إضعاف الدولة السورية.
تكمن مصلحة إسرائيل في إطالة أمد الأزمة السورية وتعاظم المواجهة بين النظام والمعارضة، كما أصبحت إسرائيل تشعر بالارتياح لأن المجتمع الدولي أصبح أقل اهتماما بالقضية الفلسطينية منذ بدأ التحولات السياسية في الوطن العربي.[3]

استنادا على ما سبق يتضح أن الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية تحكمه عوامل عديدة، وأنه موقف مركب ومعقد ينطلق من حاجات إسرائيلية لا علاقة لها بموقف إنساني أو أخلاقي وما يهم إسرائيل هو تغذية الصراع الداخلي حتى يستمر في إدامة الأزمة مشتعلة.

**المطلب الثاني: الموقف الروسي ومحددات الدور التركي**

**الفرع الأول: الموقف الروسي**

نبع الموقف الروسي من منظور جيواستراتيجي، حيث أنها لا ترى في منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي، ولكن سوريا بالنسبة لروسيا من المناطق ذات الحساسية لها، سوريا بالنسبة للروس حليف استراتيجي و بينهما اتفاقيات أمنية وعسكرية مشتركة، ولها قواعد عسكرية فيها وهي مدخلها على المتوسط. وبالتالي ليس من المفاجئ مساندة روسيا للنظام السوري، فهناك أيضا مصالح اقتصادية لدى الطرفين وهي سوقا هاما لبيع الأسلحة الروسية، ومنفذها للمتوسط.[4]

---

[1] المختار قريشي، **دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الميلة– الجزائر، 2014، ص 7.

[2] https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies, 10 /06/2012.

[3] التعامي صالح، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي قراءة في الثورات العربية والاستشراف، الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 98.

[4] http://www.at-madina.com/356952, 09/02/2012

ومن جانب آخر يرى الروس أن محاولات الغرب لإطاحة النظام السوري ماهي سوى وسيلة لإضعاف إيران حليفها الاستراتيجي ذو القوة المتصاعدة، وبالتالي سارعت روسيا دوما إلى دعم الحل السوري للمشكلة السورية.

لقد كانت ولازالت سوريا بالنسبة لروسيا الخط الأحمر الذي لا يمكن لأحد تجاوزه، فقد هددت روسيا مرارا أي دولة يمكن أن تستبيح الأراضي السورية بأنها لن تقف أمامها مكتوفة الأيدي، وبالتالي باتت الأزمة السورية تمثل القضية الأساسية لنظام سوريا لعدة أسباب:[1]

– تخوف روسيا أن تكون الدول الأوروبية قادرة على تجنب استيراد الغاز الروسي والحصول عليه من بلدان أخرى في آسيا وشمال إفريقيا، مما يعرض روسيا لخسائر كبيرة وعجز في الميزان التجاري؛

– خشية روسيا من أن يسهم إضعاف المحور السوري الإيراني مما يشكل جزءا أساسيا في إستراتيجية روسيا لمواجهة المشروع الأمريكي؛

– ظن روسيا أن يكون سقوط نظام الأسد مقدمة لإسقاط النظام الإيراني مما يشكل خسارة إستراتيجية كبرى لروسيا بحيث تفقد حليفها الوحيد في الشرق الأوسط.

يتضح مما سبق أن روسيا استغلت الأزمة السورية لاستعادة دورها كلاعب أساسي وقوة فاعلة على الساحة الدولية والإقليمية، حيث أنها استغلت نقاط الضعف الرئيس الأمريكي وعدم رغبته في استعمال القوة لحل النزاعات الإقليمية، والتركيز على المقاربات الدبلوماسية للمساعدة على إيجاد الحلول.

**الفرع الثاني: محددات الدور التركي**

الموقف التركي من الأزمة السورية يتحرك ببطء ولكن بشكل تصاعدي في الضغط على الأسد، فلدى أنقرة مخاوف مروعة وتعتمد في الوقت نفسه على عدد من المعطيات الموضوعية في رسم مسار موقفها من الأزمة السورية، فحساباتها دقيقة جدا ومعقدة، وهي تحاول أن توازن بين اعتبارات حساسة متعددة في آن واحد أثناء اتخاذها لموقفها.[2]

فقد لعبت تركيا دور كبير فيما يخص الأزمة السورية، ولم توفر سبيل إلا واستعملته بهدف إسقاط النظام في سوريا، فقد استغلت حدودها المشتركة مع سوريا التي فتحتها لتسهيل عبور عشرات الآلاف من المجاهدين والإرهابيين القادمين من كل بقاع العالم، كما سهلت دخول عناصر القاعدة وتهريب الأسلحة بكل أنواعها، وعلى الصعيد الاقتصادي فقد ساعدت تركيا في تفكيك العديد من المصانع وسرقة الأجهزة وإدخالها إلى تركيا للاستفادة منها وعملت على إعادة تصنيعها وتشغيلها.[3]

---

[1] خولي معمر، **تأثير الانتفاضة الشعبية السوري على العلاقات التركية الروسية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2014

[2] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 42

[3] لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية والتركية في ظل حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة غزة، فلسطين، 2011، ص–ص 87–88.

كما أن تركيا تسعى للسيطرة على مياه الفرات، إذ تعتبر أن مياه نهري دجلة والفرات لا يخضعان إلى مفهوم النهر الدولي وأنهم ثروة قومية تخص تركيا فقط، وتعد تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا، وبيئة مناسبة لزيادة حجم الصادرات التركية.

تحاول تركيا على المدى البعيد جعل سوريا بوابتها للعالم العربي لكي تفتح خط للتجارة والعمل مع دول الخليج، وذلك تمهيد للدور الذي تريد تحقيقه بأن تصبح معبر للطاقة لأوربا.

كما لوحظ ظهور تركيا بوجهين في الأزمة السورية، فمن جهة تقف إلى جانب النظام السوري وتؤكد على ضرورة الاستجابة للمطالب بالحل السلمي والتوقف عن استخدام القوة والعنف، ومن جهة أخرى فهي تقدم الدعم الكبير للثوار وتمدهم بالسلاح وجميع المستلزمات، وتسهل دخول التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة إلى سوريا.

خلاصة القول هو أن الحكومة التركية لعبة دورا هداما في الأزمة السورية أجج النزاع وزاد حدته، وحول الأزمة السورية إلى حرب مفتوحة على الشعب السوري عبر تسهيل ظهور التنظيمات الإرهابية والسماح بتزايد أعدادها وقوتها، مع إبعاد الحكومة التركية في الوقت نفسه بوقوفها مع الشعب السوري في محنته محاولة إخفاء مطامعها في المنطقة والسعي بتحقيق الحلم الإمبراطوري العثماني.[1]

وبالتأكيد فإن دخول تركيا عسكريا لسوريا لم يأت بدون تحضيرات فهي التجأت إلى الاتفاق مع روسيا، بتحقيق مصالحها لأنها أدركت أنها لا تستطيع أن تسير وحيدة فهي بحسب المعطيات التي نجدها على الأراضي تركت كل أمر يتعلق "بالثورة السورية" والتجأت إلى تحقيق سياساتها الاحتلالية.[2]

**المطلب الثالث: الموقفين الأوربي والصيني تجاه الأزمة السورية**

**الفرع الأول: الموقف الأوربي**

يبدو أن للإتحاد الأوربي اهتمامات محددة فيما يتعلق بالوضع الراهن في سوريا، أولها متصل بتخفيف الأزمة الإنسانية داخل التراب السوري، وكذلك فيما يخص تدفق اللاجئين التي كان تأثيرها السلبي شديدا.

حاول الاتحاد الأوربي لعب دور محوري خلال المؤتمر الدولي الثالث للمانحين من أجل سوريا المنعقد في الكويت في أواخر شهر مارس 2015، تعهد من خلاله الإتحاد الأوربي منح 1,1 مليار يورو مسجلا بذلك أكبر تبرع من طرف متبرع واحد. وقد ارتفع إجمالي التعاهدات للمساعدات الأوربية في مؤتمر شهر مارس إلى 3,7 مليار يورو من بداية الحرب الأهلية السورية لمجمل الأغراض الإنسانية والتنموية والاقتصادية والمساعدات من أجل تعزيز الاستقرار.[3]

عجز الاتحاد الأوربي عن وضع سياسة متماسكة يمكن بواسطتها إيجاد سبل لحل أية من القضايا المتعلقة بالأزمة السورية.

---

[1] http://studies.aljazeaya.net/positionestimate/2013/04/20134309328393480.htm

[2] فتيحة ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، 2011، ص 210.

[3] ميكائيل، براءة، **الموقف الأوربي من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقار التأثير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012

خلاصة القول أن الاتحاد الأوربي ينتهج سياسات منفصلة فيما يتعلق بسوريا.

**الفرع الثاني: الموقف الصيني**

صحيح أن سوريا لا تلعب دورا كبيرا بالنسبة للصين، لا على المستوى الاستراتيجي ولا على المستوى الاقتصادي، لكن بعض واردات الصين من النفط الخام تأتي من هناك، وسياسة الصين إزاء الشأن السوري في مجلس الأمن تم بعد مشاورات وثيقة مع روسيا، حيث أن الشراكة الإستراتيجية مع موسكو هي أولوية في الوقت الحالي بالنسبة للصين.[1]

تمسكت الصين دوما بالحل السلمي للأزمة السورية انطلاقا من المبادئ الإنسانية في التعاطي مع الأزمات التي تطال شعبا بأكمله، وطالبت بتضامن دولي فاعل لإيجاد حل سياسي للأزمة في أسرع وقت ممكن، ودعت إلى احترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها، ورفضت الحل العسكري وكل أشكال التدخل الخارجي، وأعربت خارجية الصين مرارا عن قلقها من احتمال انتشار العنف إلى الدول المجاورة في حال استمرت الأزمة السورية دون حل. ونظرا لمصالح الصين الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وحاجة اقتصادها إلى النفط العربي لاستمرار تطورها الاقتصادي والاجتماعي، يعمل الصينيون من أجل استقرار المنطقة العربية التي تعتبر بالنسبة إليهم مجالا حيويا للاستثمار المالي والتبادل التجاري، فشكلت دعوة الإبراهيمي حافزا هاما لكي تطلق الصين مبادرة سياسية تعزز موقعها في المنطقة العربية.[2]

ختاما، تبدو مبادرة الصين لحل الأزمة السورية عقلانية من الموقف الروسي وغيرها من المواقف، وتضمنت خطوات عملية تتم على مراحل تبدأ بوقف إطلاق النار بصورة تدريجية في المناطق السورية، وتتزامن مع تشكيل مجلس رسمي يتمتع بصلاحيات حكومة انتقالية، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وبيان جنيف لوزراء خارجية مجموعة العمل حول سوريا.

فالصين ترى أن السوريين أصحاب القرار النهائي في تحديد مستقبل بلادهم دون تدخل خارجي.

---

[1] قنديل أحمد، **الصين والأزمة السورية بداية بروز لاعب جديد في الشرق الأوسط**، صحيفة الأهرام، 2012.

[2] عبد الحي، **محددات السياسية الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقدير موقف**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

**المبحث الثالث: الأزمة السورية بين الإدارة والحل الإقليمي والدولي**

إن الأزمة السورية باتت في متناول القوى الكبرى العالمية والإقليمية، لحد أنها قامت بمبادرات وحلول تساعد في حل الأزمة السورية والتي سنتطرق لها فيما يلي

**المطلب الأول: المبادرات والحلول الإقليمية المقترحة**

وتمثلت هذه المبادرات والحلول الإقليمية فيما يلي:

**الفرع الأول: المبادرة العربية الأولى**

حملت تصورا وسيطا محافظا لحل الأزمة السورية من خلال استجابة النظام لبعض المطالب الشعبية، والتي تتمثل في وقف العنف ضد المدنيين، وسحب الجيش وقوات الأمن من المدن، والإفراج عن المعتقلين، والدعوة لبدء مرحلة الإصلاحات السياسية التي تتضمن إجراء تعديلات دستورية، بيد أن المبادرة العربية الأولى باءت بالفشل في تحقيق أهدافها نظرا لرفض المعارضة السورية أن يكون للأسد أي دور في مرحلة الانتقال الديمقراطي.[1]

**الفرع الثاني: المبادرة العربية الثانية**

نظرا لتدهور الأوضاع في سوريا عملت اللجنة الوزارية العربية الخاصة بالأزمة السورية على طرح المبادرة الثانية بتاريخ 23 يناير 2012 والتي تبنت فكرة:[2]

– منح النظام فرصة لإجراء حوار سياسي مع المعارضة وتحقيق انتقال تدريجي للسلطة من خلال تشكيل حكومة وطنية كاملة الصلاحيات؛

– العمل على ضرورة وقف العنف وحماية المواطنين السوريين؛

– فتح المجال أمام منظمات الجامعة العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية.

ومن هنا تبين أن المبادرة العربية الثانية اعتمدت على مبادئ المبادرة الأولى، ولكن ما يميزها عن الأولى أن الجامعة العربية لم تهدف من خلال المبادرة الأولى إلى تنحية الرئيس بشار الأسد، إنما كانت تهدف لتحقيق انتقال سلمي وإعطاء الرئيس الفرصة ليقود عملية الإصلاح بنفسه.

باختلاف المواقف العربية تجاه سوريا، أدركت الجامعة العربية أن تحركها منفردة في حل الأزمة السورية لن يحقق نتائج إيجابية لذلك فهي بحاجة لمساندة دولية تعزز دور الجامعة العربية في حل الأزمة السورية، ونظرا لأن مجلس الأمن يوجد به أطراف داعمة للنظام من خلال استخدام الفيتو الذي مورس ضد المبادرة العربية الثانية، بدأ التوجه نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز دور الجامعة العربية في مواجهة الأزمة السورية، من هنا يتبين أن الأزمة السورية خرجت من دائرة الجامعة العربية وتوجهت نحو التدويل.[3]

---

[1] زين العابدين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الميرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 7.

[2] فتيحة ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[3] علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، ط 1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 59.

**المطلب الثاني: المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية**

**هيئة الأمم المتحدة في حل الأزمة السورية**

مع تطور الأزمة السورية من مجرد أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية ثم دولية، جاء دور منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية من خلال تعيين مبعوثين من أجل وجود حل للأزمة السورية وهما كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي، وأخيرا دي مستورا.

وكان من أسباب فشل المبحوث الأممي كوفي أنان هو صراع المصالح الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، فهناك تناقض بين القوى الدولية والإقليمية، فالتفسير الروسي لبيان "جنيف" يناقض التفسير الغربي والأمريكي، ما ترتب عليه صعوبة التوصل إلى حلول ناجحة بشأن الأزمة السورية.[1]

ولم يخف كوفي أنان خيبة الأمل من تناقض مواقف المجتمع الدولي والآثار السلبية التي ترتبت على تلك المواقف من الأزمة السورية، فقد أرجع فشل مهمته إلى ثلاثة أطراف وهم الحكومة السورية التي استخدمت القوة المفرطة ضد المعارضة، والمعارضة السورية التي أصبحت معارضة مسلحة، وفضلت السلاح بديلا عن الحوار، ومجلس الأمن الدولي المنقسم على ذاته. وبالرغم من تراكم خبرات المبعوث الأممي كوفي أنان وعلاقاته بإدارة الأزمات وعلاقاته الدولية كونه كان أمينا عاما سابق للأمم المتحدة، كما أنه اتبع أسلوب عمل الأمم المتحدة نفسه في حل الأزمات الدولية، والتي أبثتت فشلها الدريع في معظمها كما أن تغاضي أنان عن الجانبين الأخلاقي والإنساني في الأزمة.

فرغم تقديم كوفي أنان مشاريع القرارات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنه حظي بتجاهل المجتمع الدولي له.[2]

بعد استقالة كوفي أنان من منصبه، أعلنت الأمم المتحدة رسميا في أوت 2012 تعيين الدبلوماسي الأخضر الإبراهيمي مبعوثا أمميا إلى سوريا خلفا لكوفي أنان، ومن المعروف أن الإبراهيمي لديه كم هائل من تراكم الخبرات وحل العديد من الصراعات الداخلية. لم تمنح الجامعة العربية المبعوث الأممي أي دعم على الرغم أنه كان يتولى رسميا مهمة مشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

لم ينجح الإبراهيمي في مهمته بالرغم من نشاطه الملحوظ إقليميا ودوليا، حيث عقد لقاءات ومشاورات كثيرة في دول أوربية وعربية، فضلا عن إجراء لقاءات عدة مع النظام السوري.[3]

ولم تحقق المفاوضات بين أطراف الأزمة السورية أي نتائج ملموسة خلال انعقاد مؤتمر جنيف بسبب الخلافات الكبيرة بين الجانبين، ما أدى إلى إعلان الأمين السابق بان كي مون في مايو 2014 استقالة المبعوث الأممي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي من منصبه.

---

[1] شاهر إسماعيل، **المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية**، المركز الديمقراطي العربي للبحوث والدراسات، دمشق، 2017.

[2] بيرتس فولكر، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، ترجمة عبد الكريم محفوظ، رياض للكتب والنشر، بيروت–لبنان، 2012، ص 217.

[3] سلام الكواكيبي، هل بعد جنيف 2 فرصة بشار الأسد بالبقاء في منصبه، العرب السياسي، 2013، ص–ص 8–11.

تم تعيين دي مستورا مبعوثا دوليا من قبل الأمم المتحدة إلى سوريا في يوليو 2014، بعد فشل مؤتمر "جنيف2" وعجز الأطراف الدولية الراعية للمؤتمر عن إطلاق جولة جديدة من المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة.[1]
ترجع خبرة دي مستورا إلى قراءته للتشابك الدولي والإقليمي وتناقض المصالح وتغيير الأولويات، بالإضافة إلى تجربته الشخصية كوسيط دولي في الصراعات، كما عمل ممثلا خاصا للأمم المتحدة في أفغانستان.
اختار دي مستورا مدخلا يختلف عن نهج سلفية كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي لحل الأزمة السورية وذلك من خلال العمل في البداية على الوصول إلى توافقات محدودة ومؤقتة وبما يمكن استثمارها في مرحلة ثانية في إبرام تسوية نهائية للأزمة.[2]

وأخيرا طرح دي مستورا مبادرة في 27 يوليو 2015 تهدف إلى تشكيل مجموعات عمل مختلفة لمناقشة أربعة محاور رئيسية في الأزمة السورية، وهي قضية الأمن، ومسألة الأسرى المعتقلين في السجون، وإيصال المساعدات الإنسانية، ومنع تدفق المقاتلين. وكان يأمل أن تطرح المبادرة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
وبالرغم من أن المبادرة حظيت بترحيب لافت للنظر عن تلك المطروحة سابقا فإنها واجهت رفضا من جانب بعض الأطراف الرئيسية التي اعتبرت أن تلك المبادرة تمثل مؤشرا على قتل دي مستورا في تحقيق الجديد في الأزمة.
وفي ديسمبر 2015 صدر عن مجلس الأمن قرار 2254 شكل منعطفا أساسيا في مسير الملية السياسية، إذ حاولوا رعاة القرار أن يكون بمثابة بداية جديدة للتفاوض متضمنا المرجعيات السابقة الأساسية لأنه تناول مضمون تلك الوثائق بأسلوب جديد أفرغها من محتواها.
عقدت جولة جديدة من جنيف حضرها ممثلو النظام في يناير 2016، لكنها توقفت بعد رفض واعتراض وفد المعارضة على استمرار هجوم قوات النظام على حلب، وعقدت بعدها سلسلة اجتماعات في جنيف فشلت هي الأخرى.[3]

انطلقت النسخة الأولى من مفاوضات "أستنا" في يناير 2017، وفيها توصلت كل من روسيا، تركيا، وإيران إلى اتفاق على إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، بعد ذلك أطلقت سلسلة مفاوضات "أستنا"، وكان المستفيد الأكبر من نتائجها هو النظام، لاسيما أنه يسيطر على مساحات واسعة بعد تجميد الجهات التي تم الاتفاق عليها في "أستنا" فخسرت المعارضة معظم المناطق التي سيطر عليها، كما أن معظم أطياف المعارضة السورية والمجتمع الدولي، لا يعترفون بمفاوضات "أستنا" مسارا سياسيا للحل في سوريا.[4]

---

[1] إبراهيم محمد، الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس–فلسطين، 2016، ص 90.

[2] نقلا عن الموقع: https://www.lebarmy.gov.ib, 13/12/2019, 18:53

[3] بيرتس، فلوكر، مرجع سبق ذكره، ص 230.

[4] نقلا عن الموقع: https://arabic.rt.com.Ags/astana-megotiations/, 24/07/2020

**المطلب الثالث: مستقبل الليرة السورية**

المعاناة مستمرة في سوريا، وخاصة معاناة الليرة السورية والضغط الكبير الذي تعيشه كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد السوري، ومن خلال البيانات التالية نتعرف عن بعض جوانب الضغط الذي تتعرض له الليرة السورية:

**شكل رقم (03): أداء الليرة السورية أمام الدولار**

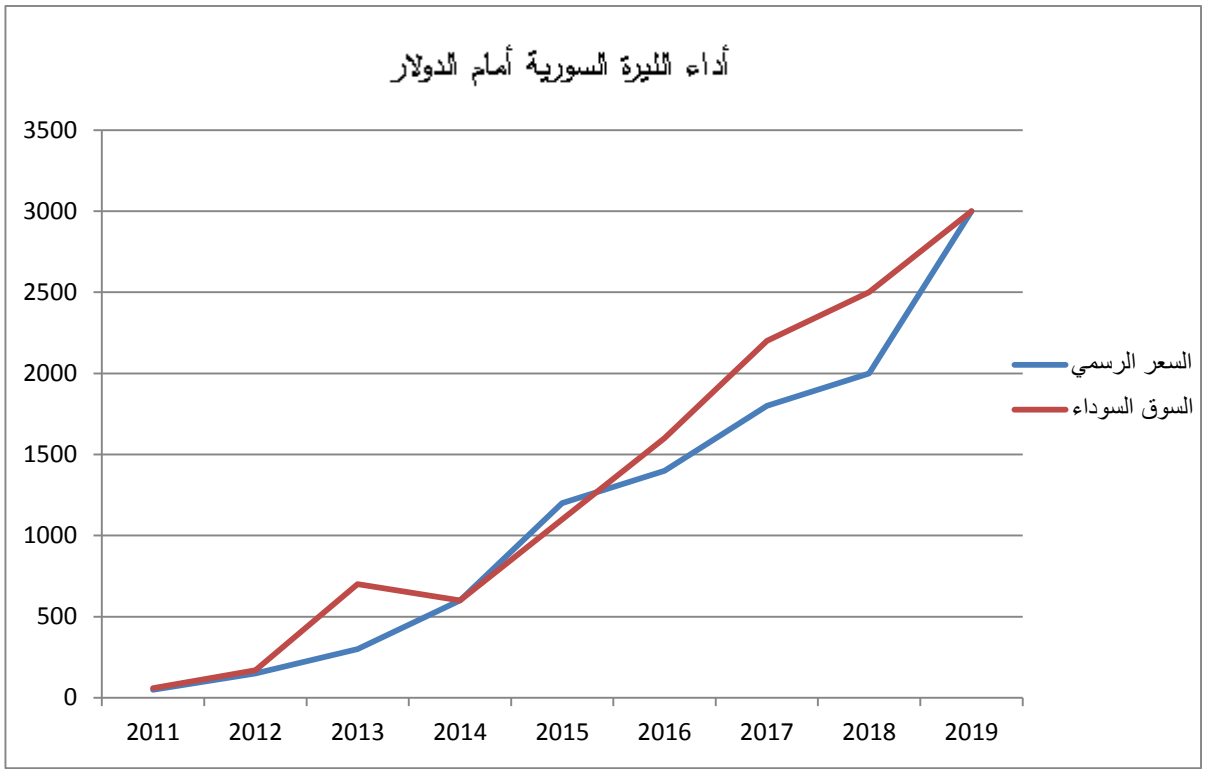


**المصدر**: صندوق النقد الدولي

القيمة تلاشت بشكل شبه كامل ب 2011 الدولار كان يعادل 47 ليرة، في حين يتراوح الدولار الآن مابين 2000 إلى 3000 ليرة وفي بعض الأحيان تتجاوز 3000 ليرة في بداية الحرب السورية، كان لا يوجد فرق بين السوق السوداء والسعر الرسمي لليرة السورية، ومن ثم بدأ التفاوت، وبدأنا نجد بعض ملامح السوق السوداء وصولا إلى العام 2013 وكنا نتحدث عن مستويات تصل إلى 56 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي، ومن ثم بدأنا نشهد الفجوة بين السعر الرسمي والسوق السوداء وهذا يبين مدى الضغط الذي يتعرض له الاقتصاد السوري العام وأيضا الليرة السورية.

**شكل رقم (04): سعر الصرف الحقيقي أمام الدولار**

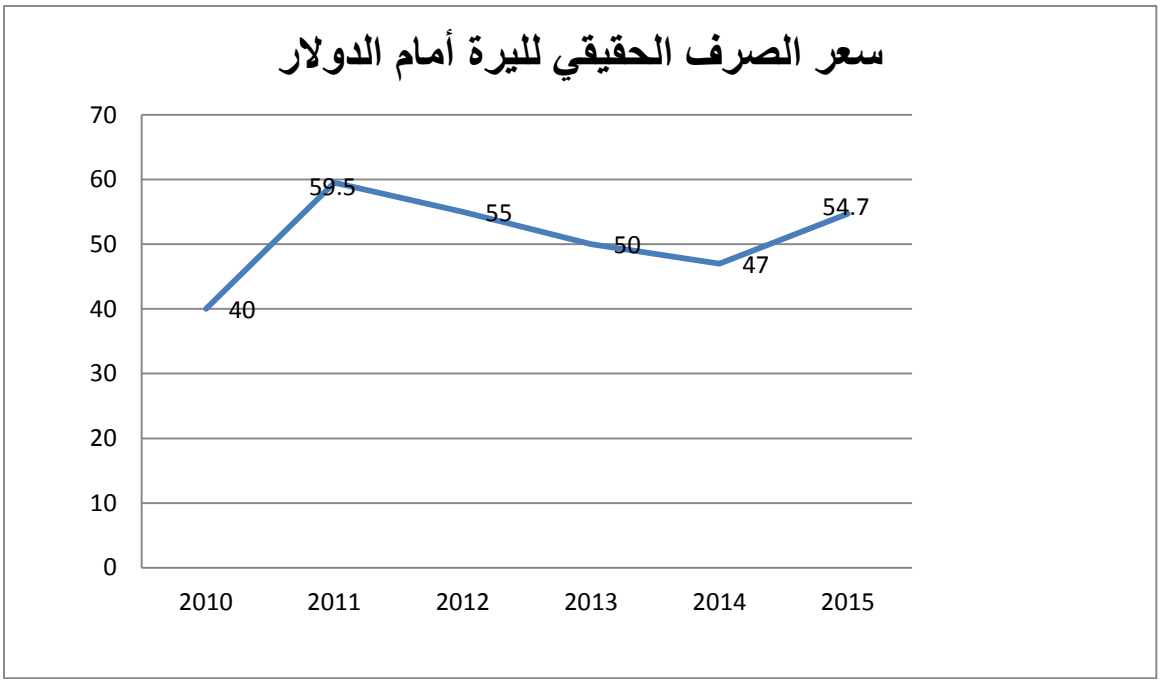


**المصدر**: صندوق النقد الدولي

سعر الصرف الحقيقي هو الذي يقيس مؤشر بعض السلع خاصة السلع الحيوية مقارنة بأسعار هذه السلع في الخارج.

هناك مستويات تصل إلى 59,5 ليرة سورية مقابل الدولار، وبالتالي نتحدث عن مستويات لا تتجاوز ال60 ليرة سورية مقابل الدولار، هذا الأمر يعطينا لمحة أنه مازال من أسباب تدهور قيمة الليرة السورية ما يلي:

1- النمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي تراجع بأكثر من النصف منذ عام 2010؛

2- ميزان المدفوعات

كان ميزان المدفوعات عام 2010 في مرحلة نمو وازدهار ومرحلة إيجابية تتخطى 3,3 مليارات دولار، وفي عام 2015 أكثر من 4 مليارات دولار حجم الانكماش والتراجعات في ميزان المدفوعات، هذا الأمر يعود بشكل أساسي إلى عوامل كثيرة منها: الميزان التجاري، وأيضا إيرادات السياحة التي كانت عنصر داعم للاقتصاد السوري في حالة متدهورة، حيث كانت عام 2010 تصل إلى 4 مليارات دولارات لكن الآن تكاد تكون شبه معدومة؛

3- احتياطات النقد الأجنبي

من العناصر التي تعكس حجم المأساة اليوم في الاقتصاد السوري، ففي عام 2014 كان احتياطي النقد الأجنبي في سوريا 20 مليار دولار، الآن هناك تقديرات من صندوق النقد الدولي بأنها لا تتجاوز 700 مليون دولار.

ومن العوامل الداعمة لليرة السورية ما يلي:

التحويلات من الخارج: واستمرار نمو هذه التحويلات ، وهناك بعض التقديرات التي تتحدث عن مليار دولار يأتي من الجهات المانحة إلى سوريا بشكل سنوي.

فمستقبل الليرة السورية الآن يعتمد على: الدعم الدولي، حجم الدين العام، عجلة الإنتاج، الاستثمارات الأجنبية، آليات رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا. كل هذه العوامل تبين مستقبل الليرة السورية لو انتهت الآن.

**خلاصة الفصل**

الأزمة السورية تشكل بؤرة التقاء ما بين النظام الإقليمي والدولي، وتجسد أيضا التحول والتغير في موازين القوى، فأصبحت هذه القوى تتنافس وتتصارع فيما بينها من أجل السيطرة والتحكم، وسوريا تعتبر ساحة تجاذبات دولية إقليمية خصبة.

وللوصول إلى تفاهم بين الأطراف السورية حاولت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وضع العديد من المبادرات والحلول إلا أنها لم تستطيع حل الأزمة السورية.

كما أن الليرة السورية تعيش أسوأ فترة، وأدنى مستوى لها في تاريخ الدولة السورية نتيجة لعوامل وأسباب كثيرة، كانخفاض أسعار البترول في السوق المالية، توقف شبه كامل لعجلة الإنتاج، ارتفاع مستوى الفقر، وغيرها.

# خاتمة

## خاتمة

تعد منطقة الشرق الأوسط غاية في الأهمية بالنسبة للقوى الكبرى، لذلك ستظل مركزا للعديد من المصالح الأساسية لهذه القوى خاصة الو.م.أ، فالعالم يشهد قدرا من التنافس والتجاذب بين هذه القوى في منطقة الشرق الأوسط لكنه سوف يكون من التنافس في مناطق أخرى كآسيا وإفريقيا نتيجة تباين مصالح كل هذه الدول.

فمنطقة الشرق الأوسط دول وبلدان كثيرة مستهدفة من قبل الدول الأخرى، وهذه الدراسة اقتصرت على الأزمة السورية ومصالح القوى الكبرى فيها فالأزمة السورية من أهم الأزمات الاقتصادية في العالم العربي، فقد بدأت داخلية ومن ثم تحولت إلى صراع إقليمي ودولي، تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية، والمصالح الإستراتيجية والاقتصادية.

تمثل الأحداث السورية تحولا كبيرا في العلاقات الدولية، إذ أن الأزمة السورية تشكل بؤرة التقاء مابين النظام الإقليمي والدولي وتجسد أيضا التحول والتغير في موازين القوى، فسوريا تعتبر ساحة تجاذبات دولية إقليمية خصبة. فالأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تكمن في وجود النفط بنسبة 60% من احتياطي النفط العالمي، وبذلك ننفي صحة الفرضية الأولى ونؤكد صحة الفرضية الثانية كون أن من أسباب الأزمة السورية هي زيادة أعباء النظام المادية، انعدام المساواة وتفشي الفساد وغيرها من الأسباب.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن رصدها على النحو التالي:

–اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة بسبب موقعها وامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية، فهي تشكل بعدا استراتيجيا وعاملا مؤشرا على الأمن الأوربي بوصفها الأقرب له، فنشوب أي حرب في هذه المنطقة يمثل تهديدا للمصالح الأوربية؛

– تشكل منطقة الشرق الأوسط خط تقاطع عدة أقاليم ما بين آسيا وأفريقيا وأوربا؛

– استمرار دول الشرق الأوسط في تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى كروسيا والصين بسبب مصداقية واشنطن ودورها كحليف لهذه الدول؛

– تفشي الفساد وغياب دولة القانون جعل الأزمة 2011–1019 والذي قدرت خسارته ب 530 مليار دولار، أي ما يعادل عشرة أضعاف من حجم الناتج المحلي عام 2010، وذلك راجع لعدة أسباب، كالارتفاع العام للأسعار، عجز في الموازنة؛

– إن تراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أدت بشكل مباشر وغير مباشر في حياة الأزمة السورية الراهنة؛

– كشفت الأزمة السورية عن وجود حالة من الضعف في النظام العربي الإقليمي بعد عجزه عن احتواء الأزمة وحلها، مما أسهم في تحويلها إلى أزمة دولية؛

– إن الموقف الأمريكي من الأزمة السورية لم يكن واضح وصريح، بل اتسم بالحذر الشديد والمتابعة فقط؛

– موقف إسرائيل من الأزمة السورية وهدفها كان استمرار الأزمة مشتعلة وتغذية الصراع الداخلي؛

– ترى الصين أن السوريين أصحاب القرار النهائي في تحديد مستقبل بلادهم دون تدخل خارجي؛

– رغم المبادرات والحلول الإقليمية والدولية المقترحة إلا أنها لم تخرج بأية نتيجة لحل الأزمة، بل فشلت الواحدة تلو الأخرى؛

– تلاشي قيمة الليرة السورية، حيث أصبحت 3000 ليرة مقابل الدولار وفي بعض الأحيان أكثر، والسبب راجع للناتج المحلي الذي تراجع بأكثر من النصف منذ عام 2010 إلى غاية 2019، وكذا تدهور إيرادات السياحة التي كانت داعما للاقتصاد السوري.

التوصيات المقترحة لحل الأزمة ما يلي:

– إقامة مراكز أبحاث علمية تمكنها من تطوير القطاعات الاقتصادية، فجودة هذه المراكز تحتل المرتبة 127 من أصل 137 دولة؛

– القيام بتطوير نوعية الخدمات الصحية؛

– يجب عدم النظر إلى الأزمة السورية على أنها صراع طائفي بشكل أساسي، واعتماد موضوعية أكبر في طريقة التعامل مع الأزمة؛

– وضع إستراتيجية واضحة ومحددة حول كيفية ضمان الأمن في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة والتخطيط لانتعاش الاقتصاد السوري.

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية**

**الكتب**


1. إبراهيم محمد، الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس–فلسطين، 2016
2. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة العربية، الدوحة قطر، 2010،
3. أسامة عبد الرحمن، الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي، هبة للنشر والتوزيع، الجيزة–مصر، سنة 2010
4. إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية، 2000
5. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والوقائع، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011
6. أيفو دالدر وآخرون، هلال الأزمات "الإستراتيجية الأمريكية– الأوربية حيال الشرق الأوسط الكبير"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، 2006
7. بن سالم عبد المجيد، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على المنطقة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005
8. بيرتس فولكر، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ترجمة عبد الكريم محفوظ، رياض للكتب والنشر، بيروت–لبنان، 2012
9. جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط، دار المعرفة الجامعية، 1989، الإسكندرية–مصر
10. حوات محمد علي، مفهوم الشرق الأوسط وتأثيره على الأمن القومي العربي، مكتبة هدبولي، ط1، القاهرة– مصر، 2000
11. دسوتي عيسى، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط، دار الأحمدادي للنشر، مصر، 2008
12. زبيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2007،
13. زين العابدين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الميرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
14. سلام الكواكيبي، هل بعد جنيف 2 فرصة بشار الأسد بالبقاء في منصبه، العرب السياسي، 2013
15. سيف الهرمزي، مقتربات القوى الذكية الأمريكية آلية من آليات التغيير الدولي "الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة–قطر، 2016
16. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق–سوريا، 2009،
17. صالح عوض عبد العال، سوريا الجدار الأخير، دار الشروق للإعلام والاتصال، الجزائر، 2013
18. عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد، دار زهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013

19. عبد الفتاح عبد الرحمن جمل، صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، دار الحداثة للنشر، الطبعة الأولى، لبنان–بيروت، 2013،
20. علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، ط 1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018
21. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسة والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة–مصر، ط 1، 2014
22. موسى الزغبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2011
23. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، 2013
24. هنري كينجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية جديدة للقوى الحادي والعشرون، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، 2003
25. يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

**المذكرات والأطروحات**

1. عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة، الجزائر
2. علي فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، رسالة ماجستر، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011
3. فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، 2011
4. قنديل أحمد، الصين والأزمة السورية بداية بروز لاعب جديد في الشرق الأوسط، صحيفة الأهرام، 2012.
5. لطيف صادق، العلاقات الأمريكية والتركية في ظل حزب العدالة والتنمية، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة غزة، فلسطين، 2011
6. المختار قريشي، دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الميلة– الجزائر، 2014

**المجلات**

1. البرصان أحمد، حلقة بحث حول ملامح السياسة السورية ما بعد حافظ الأسد، مجلة دراسات شرق الأوسطية، العدد 17، سوريا، 2010
2. خالد ممدوح العزي، روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط، صحيفة المستقبل العربي، العدد 21، 2013
3. صدام أحمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية، مجلة تكريس للعلوم السياسية، العدد 11، العراق، 2017

4. نيرمين النواوي، الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط ، السياسة الدولية، السنة السادسة والثلاثون، العدد 142، أكتوبر 2000

**الدراسات والبحوث العلمية**

1. ابتسام صالح المانع وآخرون، إلى أين يذهب العرب –مستقبل الثورات العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012
2. أحمد سليم حسين زعرب، التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة–فلسطين، 2013
3. التعامي صالح، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي قراءة في الثورات العربية والاستشراف، الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، 2013
4. حازم نهار، المسألة السورية، التطورات وعودة الاهتمام السياسي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015،
5. خولي معمر، تأثير الانتفاضة الشعبية السوري على العلاقات التركية الروسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2014
6. ربيع نصرو وآخرون، الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للبحوث والسياسات، دمشق، 2013،
7. شاهر إسماعيل، المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية، المركز الديمقراطي العربي للبحوث والدراسات، دمشق، 2017.
8. عبد الحي، محددات السياسية الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
9. ميكائيل، براءة، الموقف الأوربي من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقار التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، 2012

**المراجع الأجنبية**

1. Abbes Zouack, les croisades en orient histoire, memoire master science politique, lyon, 2007.
2. Deug Droit instituts d'étude politique , Relation Internationales, France, ed du nouflon.

**المواقع الالكترونية**


1. http://studies.aljazeaya.net/positionestimate/2013/04/20134309328393480.htm
2. https://www.unicef.org/mena/ar/ حقائق سريعة/تقارير Aout 2019
3. https://arabic.rt.com.Ags/astana-megotiations/, 24/07/2020
4. http://www.at–madina.com/356952, 09/02/2012
5. https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies, 10 /06/2012
6. https://www.lebarmy.gov.ib 13/12/2019, 18:53.

# عرض تقديمي

*السلام عليكم ورحمة الله وبركاته*

*بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله*

أولا وقبل كل شيء أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة التقييم لقبولها دعوة تقييم المذكرة

كما وأتقدم بكل الشكر للأستاذ المشرف

نحن اليوم بصدد تقديم مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر Lmd في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

تحت عنوان: تحليل تجاذبات القوى الكبرى في الشرق الأوسط _دراسة حالة الأزمة السورية_

وذلك من إعداد الطالبة : بوملطة إزدهار

تحت إشراف الأستاذ القدير: لقوي عبد الحفيظ

والآن سنتطرق لمحتوى مذكرتنا

جامعة 20أوت 1955سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصاية

التخصص: اقتصاد دولي

# تحليل تجاذبات القوى الكبرى في الشرق الأوسط
# دراسة حالة الأزمة السورية

إعداد الطالبة
بوملطة إزدهار

إشراف الأستاذ
لقوي عبد الحفيظ

لجنة التقييم

| | |
|---|---|
| المقيم الأول | د. بلارو علي |
| المقيم الثاني | أ. نعمون مراد |
| المشرف | أ. لقوي عبد الحفيظ |

تنبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها الذي يقدر ب 66 %من احتياط النفط العالمي، وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت كثيرا على شعوب المنطقة، للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم.

ومن بين الأزمات التي شهدتها المنطقة، الأزمة السورية التي خلفت آثارا كارثية على كل من الاقتصاد والمجتمع السوري.

ولكي نفهم حقيقة الأزمة علينا دراسة التداخل الدولي، الإقليمي والعربي فيها.

تتميز هذه الدراسة بالحداثة خاصة في ظل التطورات والتحولات المستمرة في سوريا، يعد غاية في الأهمية لما له من تأثير على الساحة الدولية.

## الإشكالية

فيم تتمثل تجاذبات القوى الكبرى في الشرق الأوسط؟
وما هو موقفها من الأزمة السورية؟

## الأسئلة الفرعية

ما هي أسباب تطور الأزمة السورية؟

ما أهمية منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية؟

# الفرضيات

تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في أنها مهد للحضارات والديانات السماوية الثلاث

من أسباب تطور الأزمة السورية زيادة أعباء النظام المادية، انعدام المساواة، تفشي ظاهرة الفساد، وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع السوري

## أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- معرفة مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية والإستراتيجية
- معرفة الحلول والمبادرات التي قامت بها الدول لانهاء الأزمة السورية
- إدراك المصالح الدولية في الشرق الأوسط وسوريا خاصة
- معرفة موقف القوى الكبرى والإقليمية من الأزمة السورية

## المنهج المتبع

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي

# تقسيمات الدراسة

## الفصل الأول: مدخل نظري للشرق الأوسط والقوى الكبرى

### المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للقوى الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط

### المبحث الثاني

العلاقة بين القوى الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط

### المبحث الثالث

الدراسات السابقة

# الفصل الثاني

## دراسة تطبيقية حول الأزمة السورية

### المبحث الأول

ماهية
الأزمة السورية

### المبحث الثاني

أثر التحول
في توازن القوى
الكبرى
على الأزمة
السورية

### المبحث الثالث

الأزمة السورية
بين الإدارة
والحل الإقليمي

## اختبار الفرضيات

الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تكمن في وجود النفط بنسبة 60% من احتياطي النفط العالمي، وبذلك ننفي صحة الفرضية الأولى ونؤكد صحة الفرضية الثانية كون أن من أسباب الأزمة السورية هي زيادة أعباء النظام المادية، انعدام المساواة وتفشي الفساد وغيرها من الأسباب.

## نتائج الدراسة

من النتائج التوصل إليها ما يلي:

- تشكل منطقة الشرق الأوسط خط تقاطع عدة أقاليم، ما بين آسيا وإفريقيا وأوربا
- استمرار دول الشرق الأوسط في تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى
- تفشي الفساد وغياب دولة القانون جعل الأزمة السورية تتفاقم
- تدهور الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة 2011- 2019
- رغم المبادرات والحلول الإقليمية والدولية المقترحة إلا أنها لم تخرج بأية نتيجة لحل الأزمة، بل فشلت الواحدة تلو الأخرى
- تلاشي قيم الليرة السورية مع تدهور إيرادات السياحة التي كانت داعما للاقتصاد السوري

# التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة تم اقتراح التوصيات التالية:

- إقامة مراكز أبحاث علمية تمكنها من تطوير القطاعات الاقتصادية
- القيام بتطوير نوعية الخدمات الصحية
- وضع إستراتيجية واضحة ومحددة حول كيفية ضمان الأمن في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة والتخطيط لانتعاش الاقتصاد السوري